الاقتصاد السياسي

political economy

السنة الأولي حقوق

كلية الحقوق جامعة تلمسان

اعداد :

د. بن عزة هشام

د.خذير اسامة

محتوي المادة

مقدمة

علم الاقتصاد

علاقة الاقتصاد بالعلوم الاخري

مدخل الاقتصاد السياسي

موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي

مجالات الاقتصاد السياسي

مفاهيم متصلة بالاقتصاد السياسي

النشاط الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية

مرحلة علم الثروات

مرحلة ظهور الاقتصاد السياسي

المدرسة الكلاسيكية وتأسيس الرأسمالية

التجديد الكلاسيكي

الأزمة المالية وتأسيس المدرسة الكنيزية

ردود الفعل علي كينز

ملخص لتطورات الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي والتحول والانتقال الاقتصادي

الخاتمة

مقدمة

أن تطور الاقتصاد السياسي لم يكن سوي نتيجة لتطور الأحداث والوقائع والأفكار ، إن وجهة النظر هذه تعطي الأهمية إلي الهيكل الشامل للمعرفة وتطورها وسياقها التاريخي .

ومن ثم فان النظريات الاقتصادية والأفكار والمدارس الاقتصادية الكبرى هي محور اهتمامنا وتتطلب منا معرفة تراكم المعارف عبر الزمن ، وكيفية انتظامها في شكل علم مستقل ، وانطلاقا من هذا فان التلاحم بين علم الاقتصاد السياسي وموضوعه يتطلب تتبع السياق التاريخي لعلم الاقتصاد من اجل تفسير الوقائع والنظريات وفهم الأفكار .

وانطلاقا من هذا السياق فان أهمية دراسة الاقتصاد السياسي لا تكمن في بيان المشكلات الاقتصادية السابقة وان كان ذلك مهم ولكن تتجاوز المشكلات والأفكار والمفاهيم للشروع في إنتاج نقدي في المعرفة الاقتصادية

1- تعريف علم الاقتصاد :

كلمة الاقتصاد تشير إلي العديد من المعاني تدور كلها حول حسن التدبير والكفاءة في إدارة الموارد ،أما الاقتصاد كعلم لم يتفق علماء الاقتصاد علي تعريف موحد لأسباب عديدة ، ففي الوقت الذي يركز فيه البعض علي تعريف الاقتصاد من جانب نظري بحت ، يركز البعض علي اعتبار الاقتصاد علم اجتماعي يدرس المشكلة الاقتصادية ولكن هذا لا يمنعنا من القول :

بأنه احد العلوم الاجتماعية يبحث في الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية لإنتاج السلع وتوزيعها بين أفراد المجتمع ، وبعبارة أخري هو علم اجتماعي يهتم بالسلوك الاقتصادي للإفراد .

وحسب ادم سميث فهو علم يبحث في أسباب وكيفية زيادة الثروة ، أما ساموبلسن فيعرفه باعتباره علم يبحث في دراسة الكيفية التي يختار بها الإفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة علي مدي الزمن ، وكيفية توزيع هده الموارد بغرض الاستهلاك الآني والمستقبلي علي مختلف الأفراد والجماعات ، أما روبينز فيعرف الاقتصاد بأنه دراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة .

2- علاقة الاقتصاد بالعلوم الاخري :

هناك علاقة بين علم الاقتصاد باعتباره احد العلوم الاجتماعية التي تدرس سلوك الانسان والمؤسسة والدولة والعلوم المختلفة (انسانية ، دقيقة ، تجربية) وقد ازددت هذه الاهمية في الوقت الحاضر بسبب زيادة الاهتمام بالاقتصاد الذي اضحي يدخل في جميع المجالات الحياتية المختلفة من جهة ومن جهة اخري اعتماده علي الجوانب الكمية .

وسنركز هنا علي تلك العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد بالقانون ، حيث ان القانون يهتم بتنظيم العلاقات في المجتمع والتي هي ترجمة للواقع الاقتصادي للهياكل والبنية والمؤسسات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية حيث يهتم بتنظيم العلاقات والمعاملات بين افراد المجتمع في شتي المجالات حفاظا علي المصلحة العامة لا يمكن لدارس القانون أن يدرس القاعدة القانونية بمعزل عن البعد أو الإطار الاقتصادي الذي يحيط بها. فإذا كان القانون في تعريفه يتضمن مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد (القانون الخاص (Private law) ، (القانون العام Public law) أو بين الدولة أو الشخص المعنوي العام والأفراد فإن من بين تلك العلاقات وأغلبها، بل من أهمها العلاقات الاقتصادية (مباشرة وغير مباشرة)، فكيف ينظم علاقات اقتصادية وهو لا يعلم بماهيتها كما أن القواعد القانونية البحتة لها أبعادها الاقتصادية، فلا يعقل في عالم اليوم وجود قانون دون معطيات اقتصادية ،او وجودحياة اقتصادية وعلاقات دون تنظيم قانوني .

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية في علاقة الاقتصاد بالعلوم السياسية فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية.

اولا: مدخل إلي الاقتصاد السياسي :

ان الهدف من هذه الوحدة هوتقديم توضيح للطالب حول علم الاقتصاد ومنهجه وموضوعه وكيف انتظم في شكل علم مستقل قادر علي اثبات خصوصيته واستقاله مع مولد الاقتصاد السياسي .

1- موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي :

يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بمجموع الظواهر الخاصة بالنشاط الاقتصادي كإنتاج الثروة وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لأفراد المجتمع ، آو يتعلق بالقوانين الاجتماعية التي تحكم الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي .

ومن جهة أخري فان تحديد موضوع الاقتصاد السياسي يقتضي تحديد منهجه المستخدم في الدراسات الاقتصادية ويمثل الطرق المستخدمة في البحث عن المعرفة والقوانين الاقتصادية ، والمنهج عبارة عن الطرق

التي يستعملها العقل للاستخلاص القوانين ، وتتعلق بالخطوات التي يتبعها الباحث الاقتصادي في سبيل استخلاص المعرفة الاقتصادية .

3- تعريف الاقتصاد السياسي :

الاقتصاد السياسي الذي هو محور هذه الدراسة لم يدخل في الاستعمال دفعة واحدة فقد استعمله أرسطو أول مرة وكان يقصد من وراء هذا الاستعمال قوانين الاقتصاد المنزلي أو قوانين الذمة المالية المنزلية.

أما أول من استعمل عبارة الاقتصاد السياسي فهو الفرنسي **" أنطوان دي مونيكرستيان " " في بداية القرن 17 حيث نشر كتاب بعنوان " الاقتصاد السياسي " سنة 1615** ،وكان يهدف من وراء هذه الكلمة المركبة **تحديد المعالم السياسية التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة في ثروتها** وبعبارة أخرى **قوانين اقتصاد الدولة** ، وهكذا ظهر الاقتصاد السياسي كوصف لأسلوب تنظيمي يهدف إلى الرفع من المستوى المادي للسكان.

وكان " **جيمس استورت** " في بريطانيا أول من استخدم هذا الاصطلاح في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي سنة 1767 .

ومنذ أن نشر الفرد **مارشال** رائد المدرسة النيوكلاسيكية كتابه " مبادئ الاقتصاد " سنة 1890 بداء هذا الاصطلاح ينتشر في البلدان الانجلوساكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسي ، ومن حيث التعريف هناك عدة تعريفات للاقتصاد السياسي نذكر منها :

- حسب **الفرد مارشال** الاقتصاد السياسي **" هو دراسة البشرية في شؤون حياتها العادية ويدرس النشاط الفردي والجماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية "** ،وهناك تعريف آخر استقر حوله الكثير من المفكرين ويتعلق بدراسة التناقض الموجود بين الموارد وندرتها وجهد الإنسان في مواجهة هذه الندرة.

4- المجالات التي يدرسها الاقتصاد السياسي :

أن أهم المجالات التي يدرسها الاقتصاد السياسي تتعلق:

- السياق التاريخي لعلم الاقتصاد .
- النظريات والأفكار والمفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد.

- المدارس الاقتصادية الكبري التي ساهمت في تأسيس وتطوير علم الاقتصاد .
- رواد علم الاقتصاد .

5- مفاهيم متصلة بالاقتصاد السياسي:

توضيح أهم المفاهيم ذات الصلة بعلم الاقتصاد السياسي حتى يتمكن الطالب من إدراك أهم الأدوات التحليلية والمفاهيم المستعملة في الاقتصاد السياسي تمكنه من متابعة المقياس والفهم الأحسن له ، وتفيده في رفع اللبس حول الكثير من المفاهيم المتشابهة والتفرقة بينها ، إضافة إلي ما يتزود به مفاتيح تمكنه من فهم الاقتصاد السياسي .

السياسة الاقتصادية:هي مجموعة من القرارات والأفعال والتصرفات التي تقوم بها الدولة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية،وتتطلب السياسة الاقتصادية معرفة الأهداف المرغوب فيها والوسائل والإمكانات المؤدية إلى تحقيقها والوسائل البديلة لأهداف السياسة الاقتصادية،وتعتبر السياسة الاقتصادية **الجانب العملي** للاقتصاد السياسي،وتتحدد في ضوء النظام الاقتصادي المتبع.

وبصفة عامة السياسات الاقتصادية هي كل ما يتعلق بفن إدارة الثروة الاقتصادية لتحقيق أهداف وغايات معينة.

السياسة الاقتصادية عبارة عن **وسائل (ادوات)** بالاضاقة الي **اهداف** معينة خلال **فترة زمنية** معينة ، فالوسائل تتعلق بكل ما يوضع تحت تصرف الدولة من امكانيات وما يتوفر لديها في سبيل تحقيق الاهداف المسطرة المراد تحقيقها .

هناك عدة أهداف للسياسات الاقتصادية وهي كثيرة ومتنوعة وتختلف من بلد إلي أخر ويمكن أن نذكر منها :

علي الرغم من تعدد الأهداف وتنوعها من نظام اقتصادي إلي أخر ومن بلد إلي أخر ، إلا أن هناك أربعة أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية علي اختلافها وتنوعها **وتسمي بالمربع السحري للسياسة الاقتصادية** ، وهي أهداف سحرية لا يمكن تحقيقها مجتمعة ، وإذا تم تحقيقها فقد أنجزت السياسة الاقتصادية عملا سحريا وهذه الأهداف هي :

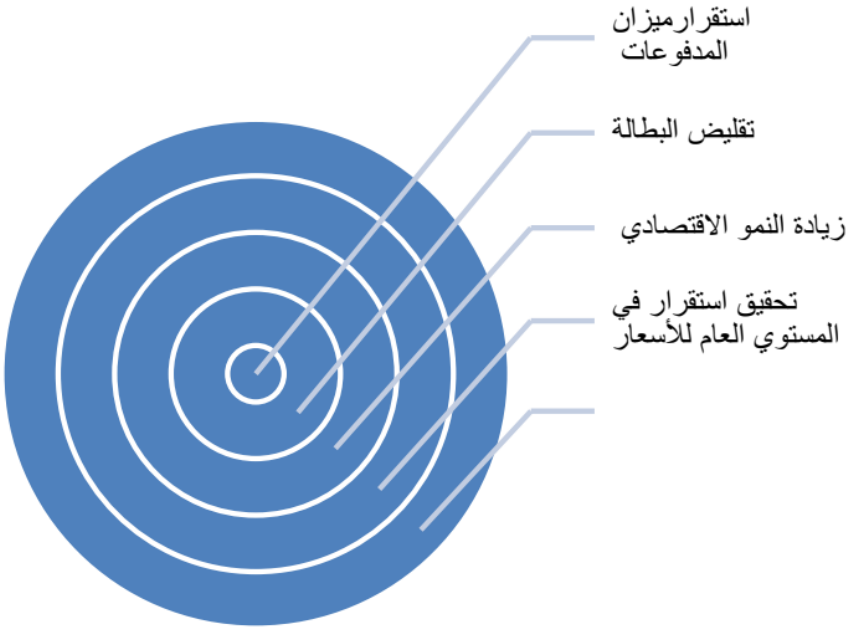

المربع السحري للسياسة الاقتصادية

ثالثا – النشاط الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية :

ا– النشاط الاقتصادي : يتكون من :

– 1– إنتاج :

لما كانت الموارد الاقتصادية لا توجد في حالة تجعلها صالحة للإشباع مباشرة فلا بد من تدخل الجهد الإنساني عن طريق الإنتاج وهو **الجهد الإنساني المبذول لتحويل الموارد بما يجعلها قادرة على إشباع الحاجات أي قادرة على المنفعة** بما يضمن علاقة بين عناصر الإنتاج ومحصلة الإنتاج من خلال المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة. وبعبارة أخرى **الإنتاج هو خلق منفعة بحيث لم يكن لها وجود من قبل أو إضافة منفعة بما يعني تكثيف الموارد الطبيعية حسب الحاجات الإنسانية (المنفعة)**، وبالتالي فان الانتاج هو خلق المنفعة او زيادتها باعتباره عملية تحويل الموارد في صورة اكثر منفعة

وعند تقسيم الاقتصاد الي قطاعين قطاع الافراد (العائلي) يقوم بوظيفة الاستهلاك ويمثل جانب الطلب وهو يملك عناصر الانتاج ويقوم بتاجيرها لقطاع المشروعات للمساهمة في الانتاج ، اما قطاع المشروعات (المؤسسات) فهو عبارة عن الوحدات الانتاجية التي تستاجر خدمات عناصر الانتاج وتقوم بمزجها وتستخدمها في عملية الانتاج فهو قطاع يقوم بوظيفة الانتاج ويمثل جانب العرض في الاقتصاد

عوامل الانتاج : عناصر وعوامل الانتاج هي :

العمل ، راس المال ، الطبيعة او الارض **(المدرسة الكلاسكية)**

العمل ،راس المال ، الطبيعة او الارض ،**التنظيم (المدرسة الكنيزية)**

واضافة **المدرسة الحديثة** عنصر **التقدم التقني او التكنولوجيا**

2 – الاستهلاك:

هو **استعمال السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة تحقيقا للمنفعة** وقد يكون الاستهلاك خاصا لإشباع الحاجات الفردية أو عاما يشبع الحاجات العامة فالحكومة في سبيل أداء خدمات التعليم أو الصحة مثلا تقوم بشراء سلع في سبيل الاستهلاك العام.

والاستهلاك عملية عكسية الانتاج فاذا كان الانتاج عبارة عن مصنع ينتج السلعة بايجادها فان الاستهلاك مصنع مدمر يدمر السلعة بفناءها

– 3 – التوزيع :

اذا كانت عملية الانتاج تعطي سلع وخدمات وتحقق قيمة مضافة توزع بين المنتجين في شكل اجور وفوائد وحصص معينة ، فان عملية التوزيع اي **دوران المداخيل بين مختلف الاعوان الاقتصاديون**

علي الرغم من ان الكثير يري ان النشاط الاقتصادي يقتصر علي العناصر الثلاثة السابقة الا انه لابد من اضافة عنصرين هامين لاكتمال الفهم هما الادخار والاستثمار .

4 – الادخار:

هو **الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، وبالتالي فهو تأجيل الاستهلاك** ،أي الاستهلاك (المؤجل) وقد يكون الادخار فرديا أو حكوميا ، ويتأثر الادخار بعدة عوامل اقتصادية مثل مستوي الدخل ،سياسة الدولة في مجال الضرائب وغيرها وعوامل أخري ذاتية مرتبطة بالمدخر نفسه ،وهذه العوامل هي نفس العوامل المؤثرة على الاستهلاك .

5 – الاستثمار:

يقصد به **الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية لكي تستخدم في الفترات القادمة** ويتكون من رأس المال و مخزون السلع والمنشات والآلات ، وبعبارة أخري الاستثمار هو **ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك ويعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه ، مع ملاحظة الإضافة إلى المخزون السلعي .**

تلاحظ من خلال ما ذكر إن الاستثمار يتعلق بإضافة طاقات إنتاجية إلي الطاقات الموجودة أو التوسع في مشروعات جديدة ،وينتظر من الاستثمار خلق عائد من العملية .

ولما كان الاستثمار يتعلق بالإنفاق الرأسمالي علي مشروعات المرافق العامة والبنية التحتية بصفة عامة يمكن القول أن هناك عدة أشكال لهذا الإنفاق نذكر منها :

- ✓ بهدف التغير في المخزون السلعي مثل المواد الأولية والبضائع
- ✓ الإنفاق علي الموارد الإنتاجية مثل المعدات والآلات ووسائل النقل المستخدمة في العملية
- ✓ الإنفاق علي المباني والعقارات

وهذه الإشكال كلها تعتبر جزء من التكوين الرأسمالي الضروري للاستثمار والنمو الاقتصادي

وأخيرا يمكن القول بان هناك عدة محددات يتوقف عليها الاستثمار نذكر منها :

- ✓ الدخل

- ✓ الاستهلاك
- ✓ سعر الفائدة
- ✓ الكفاية الحدية لرأس المال
- ✓ التقدم التكنولوجي
- ✓ توقعات المستثمرين والإرباح
- ✓ السياسة الاقتصادية
- ✓ بيئة الإعمال

ومن اجل فهم التطور التاريخي والاقتصادي للمجتمعات من خلال تطور انتاج الخيرات المادية من خلال **تطور ادوات العمل وعلاقات الانتاج وتطور قوي الانتاج الاجتماعية** .

ويمكن القول ان النشاط الاقتصادي لابد له من مقومات اساسية تتوفر له مثل **التخصص** وعلاقته بزيادة الكفاءة الاقتصادية في عملية الانتاج وما يتطلبه ايضا من **تبادل** الذي يسمح بتوزيع الانتاج ، وما يرتبط بالتبادل مثل وجود **النقود كوسيط** ودورها في **التراكم** الضروري للتنمية وايضا و جود تكنلوجيا عالية ، كلها متطلبات ضرورية لقيام النشاط الاقتصادي الهادف الي انتاج السلع والخدمات . **(حازم الببلاوي ،1996)**

- **ب– قوي الانتاج** (المنتجة):

العمل الانساني الهادف الي انتاج الثروة من خلال استعمال وسائل العمل المناسبة وهنا نفرق بين :

- مواضيع العمل (الثروات الطبيعية ، المواد الاولية)
- ادوات العمل كل المعدات المستعملة للتاثير في مواضيع العمل الالات معدات
- قوة العمل العمل الانساني وقدرته علي العمل (قوة جسدية ، فكرية ، معارف ، مهارات التي بواسطتها يقوم بانتاج الخيرات المادية (الثروات).

- **ج– علاقات الانتاج :**

تلك **العلاقات المتبادلة والمحددة التي تربط الافراد اثناء القيام بعملية الانتاج الاجتماعي** ويتم توزيع حصيلة الانتاج في شكل مكافاة لكل عنصر من عناصر الانتاج حيث يحصل العمال علي اجور ،ومن هنا فان **علاقات الانتاج تعتبر الاساس للعلاقات الاقتصادية وهي اساس فهم القوانين الاقتصادية التي يهتم بها الاقتصادالسياسي.**

د- المشكلة الاقتصادية:

قبل الحديث عن المشكلة الاقتصادية لابد من تحديد مفهوم الحاجات الإنسانية والموارد الاقتصادية :

الحاجات :

وتتعلق بجميع الضرورات الطبيعية والاجتماعية الأزمة للحياة المادية وغيرها للامسان في المجتمع وهذه الحاجات كثيرة ومتنوعة وتختلف من إنسان إلي أخر ، وتصنف الحاجات حسب وسيلة إشباعها إلي نوعين:

الحاجات الأساسية : وتتعلق بجميع الحاجات الضرورية والحيوية اللازمة للإنسان (الغذاء ،الملبس ،الإيواء

الحاجات الثانوية : وتتعلق بجميع الحاجات الاخري مثل الحاجات الخاصة بنمط الحياة السائدة

والطالب يجب أن يعرف أن مهما تعددت الحاجات وتنوعت هناك قانون يحكمها هو أن **الحاجات متزايدة**

.

الموارد الاقتصادية :وهذه الموارد ثلاث أنواع :

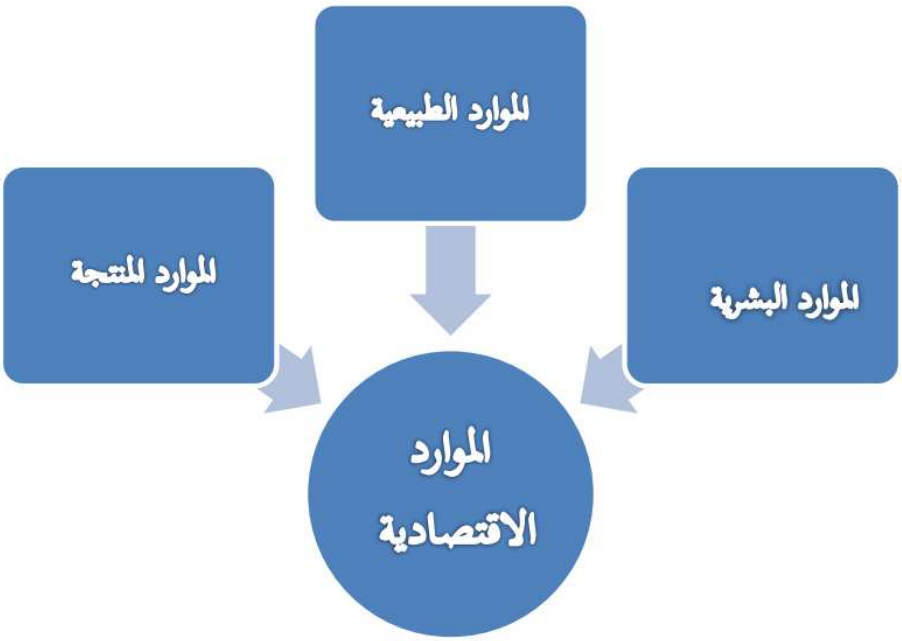

- ✓ **الموارد الطبيعية** :تتعلق بكل ما تحتويه الطبيعية من موارد في جوف الأرض أو علي سطحها
- ✓ **الموارد البشرية** :تتعلق بجميع القدرات الإنسانية جسدية كانت وفكرية والتي يحوزها المجتمع
- ✓ **الموارد المنتجة** : تتعلق بجميع السلع الرأسمالية التي قام الإنسان بإيجادها وصنعها

وعلي الرغم من تنوع الموارد الاقتصادية إلى أن هناك **قانون يحكمها هو أن الموارد محدودة** .

ولذلك تظهر المشكلة في الاقتصاد بسبب **تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها بصورة مستمرة** في ظل ندرة ومحدودية الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تستخدم في إشباع تلك الحاجات.

ولما كانت حاجات الأفراد تتصف بأنها **غير محدودة**، وان رغبة الأفراد في طلب حاجات جديدة بمجرد انتهائهم من إشباع الحاجات القديمة أمر معروف سيكولوجيا وبالتالي حاجات الأفراد في تزايد مستمر عبر الزمن.

ولما كانت هذه الحاجات تتصف بأنها غير نهائية مما يترتب عليه أن الموارد الموجودة في المجتمع غير كافية لمقابلة هذه الحاجات الأمر الذي يجبرنا علي الاقتصاد في استعمال الموارد, و من هنا تظهر المشكلة الاقتصادية و هي مشكلة الندرة موضوع الاقتصاد السياسي , أي ندرة السلع و الخدمات التي تشبع رغبات الأفراد مما يترتب عليه مشكلة الاختيار أي اختيار الأهداف الواجب تحقيقها والبدائل المختلفة مما يؤدي إلي التضحية ببعض الأهداف في سبيل تحقيق البعض الأخر(**تكلفة الاختيار**) ,ولفهم الكيفية التي يتم بها الاختيار يمكن وضع افتراضات معينة عن الشخص الذي يقوم بعملية الاختيار وعن العالم بصانع القرار وترتبط هذه الافتراضات بتوفر المعلومات ودوافع متخذي القرار ومدى قدراته علي إدراك الأمور والتنسيق بين قراراته ، وكل هذه الفرضيات ترتبط بالمجتمع ومؤسساته ،و بالتالي يمكن القول بأن الندرة و الاختيار هما وجها المشكلة الاقتصادية , أي كيفية استخدام موارد في إنتاج سلعة دون غيرها في مجتمع محدود الموارد .

وأخيرا يجب التذكير بان رغبات الإفراد متعددة ومتجددة ، وكلما اشبع رغبة إلا وظهرت رغبات أخري تتطلب الإشباع ، وان إشباع هذه الرغبات يتطلب وجود السلع وان إنتاج السلع يتطلب وجود الموارد الاقتصادية ، وبالتالي فان عدم كفاية الموارد الاقتصادية لإشباع جميع السلع التي يحتاجها أفراد المجتمع يجعل من الموارد أنها نادرة نسبيا بالنسبة للرغبات المتعددة والمتجددة .

عناصر المشكلة الاقتصادية : للمشكلة الاقتصادية عدة عناصر ندكر منها :

- ✓ تحديد الاحتياجات من السلع والخدمات وترتيبها .

- ✓ تنظيم الإنتاج .
- ✓ التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .
- ✓ توزيع الإنتاج .

تحقيق النمو الاقتصادي .

- ✓ **ذ- القوانين الاقتصادية :**

يسعي الانسان دائما لاكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر المحيطة به وادراكها من اجل استخدمها في في تامين حاجاته وتلبيتها ، ولما كان هدف الاقتصاد السياسي هو دراسة مختلف نواحي حياة المجتمع المتعلقة بانتاج السلع والخدمات واستهلاكها وتوزيعها واستثمارها هذا يقتضي ضرورة ادراك القوانين التي تحكم كل ذلك ،ولذلك فان القوانين الاقتصادية (Economic Laws) هي الصلة الداخلية الضرورية موضوعيا بين مختلف الظواهر.

وهذه القوانين عبارة عن العلاقات الضرورية والجوهرية القائمة بين العمليات التي تحدث في الحياة الاقتصادية وهي تعكس جوهر العلاقات التي تحدث داخل النشاط الاقتصادي عامة او علاقات الانتاج بصفة خاصة ، ولهذه القوانين تاثيرها في الاقتصاد ولذلك فهي تشكل موضوع علم الاقتصاد .

تتميز القوانين الاقتصادية بمجموعة من الخصائص :

- ✓ تتميز بطابعها الموضوعي ودور الانسان في وضعها واكتشافها وتكييفها واستخدمها .
- ✓ مستوي ودرجة تحقيق القوانين الاقتصادية ويظهر عملها ليس بصورة دائمة وانما في شروط معينة وبناءا علي فترات زمنية معينة .
- ✓ تتميز بطابعها التاريخي الانتقالي .

وهناك عدة انواع من القوانين الاقتصادي التي تحكم العلاقات بين المجتمع في سعيه لتلبية احتياجته منها :

- ✓ القانون الاقتصادي الاساسي
- ✓ القوانين الاقتصادية العامة
- ✓ القوانين الاقتصادية الخاصة او النوعية
- ✓ القوانين الاقتصادية المشتركة
- ✓ قوانين البنية الفوقية

بعد هذا التمهيد يمكن القول ان الاقتصاد مر بمرحلتين :

اولا: مرحلة علم الثروات :

يتعلق الامر هنا بالسياق التاريخي لعلم الاقتصاد و بجميع الافكار والاحداث التي سبقت ظهور مقال ادم سميث 1776 ، وتسمي هده المرحلة بعلم الثروات ونجد من بين هده الافكار :

الاقتصاد

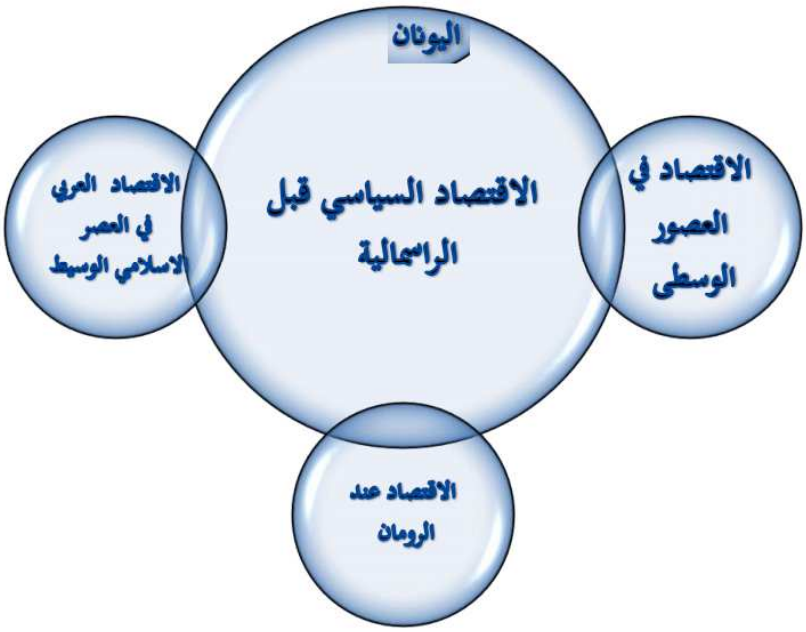

1- **الاقتصاد عند اليونان :**

لقد بلغت الافكار عند اليونان درجة كبيرة في مجال عديدة منها الفلسفة والمنطق وعلم السياسة ،**لكن الافكار الاقتصادية لم تحضي بنصيب كبير**، حيث ارتبطت بالافكار الفلسفية ومناقشة القضايا الجارية وكان ينظر اليها علي اساس انها في خدمة السياسة ، كما نجد خلال هده الفترة ان حاجات الانسان كانت بسيطة ، وكدلك الانتاج كان بسيطا ، وكانت التجارة في حدود ضيقة

لاتتجاوز حدود المدينة لدلك **اتسم النظام الاقتصادي بالركود** ، ورغم دلك نجد بعض المفكرين تناولوا بعض المسائل الاقتصادية ندكر علي سبيل المثال :

ا -افلاطون : (427-347 ق.م)

كانت افكاره ومبادئه نابعة من تاثيره بالافكار الارستقراطية السائدة ، وقد تعرض لبعض المسائل الاقتصادية في كتبه خاصة **الجمهورية ،والقوانين** ، والسمة المميزة لافكاره خضوعها للاخلاق والفلسفة ,ومن بين اهم الافكار الاساسية يجب علي الطالب معرفة :

- ✓ نظر افلاطون الي **الدولة** واعتبر ان قيامها يعود الي حاجة الافراد بعضهم الي بعض.
- ✓ ،وطالب بضرورة **تدخل الدولة** لمنع الثراء الفاحش ، ومن جهة اخري اعتبر الانتاج اساس الدولة ،وان تنوع المهن يجعل الجماعة امرا ضرورا نظرا **لعدم تساوي الافراد في القدرات والمهارات اللازمة للعمل ،وبالتالي ينشا تقسيم العمل بين الناس**
- ✓ كما ان افلاطون اتخذ من **ظاهرة تقسيم** العمل وسيلة لتقسيم المجتمع الي ثلاث طبقات علي اساس اختلاف المواهب (**الحكام ، الجنود والنبلاء ، العمال والصناع**).
- ✓ **النقود** عند افلاطون **اعتبرها وسيلة للتبادل** ،ولم يشترط لها معدن خاص وهاجم استعمال النقود من الذهب والفضة .
- ✓ كما نظر الي **القيمة علي انها صفة كامنة في السلعة** تجعلها محلا للمبادلة
- ✓ اما الملكية فقد فرق بين نوعين من الملكية ، بحيث ندد بالملكية الخاصة للحكام والجنود واشترط لهم ملكية عامة (مشاع)

ب- ارسطو طاليس (384-322 ق.م)

تناول ارسطو بعض المسائل والافكار الاقتصادية في كتبه مثل "**السياسة** " و كتاب" **الاخلاق** "، ويتميز عن افلاطون بنزعته التحليلية ومن بين افكاره نجد :

- ✓ تنشا **الدولة** وترجع الي **كون الانسان مدني بطبعه** ,
- ✓ اما **الثروة** فهي مجموعة من الادوات والسلع التي تستخدمها الاسر او الدولة لتحقيق اسباب الحياة الكريمة .

- ✓ كما اعتبر **النقود** الوسيلة الطبيعية للتبادل ، وانها مخزن للقيم نشات لاحتياجات التجارة والتبادل ، وهي في نفس الوقت مقياس للقيمة **توفر لنا مضايقات المقايضة** ، اما الاقراض بالفائدة فيؤدى حسبه الي زيادة كمية النقود ولكن النقود وجدت لتسهيل التبادل .
- ✓ اما بخصوص **الملكية** فقد انتقد ارسطو الاراء التي كانت سائدة من قبل التي كانت تنادي بالغاء الملكية الخاصة واستبدالها بالملكية المشاعية ، معتبرا **الملكية الخاصة حق طبيعي** للفرد منددا بفكرة افلاطون حول الملكية الفردية للحكام ، مستندا الي ثلاث حجج منها ما تولده **الملكية في نفوس الافراد التي بطبيعتها مولوعة بحب الثروة** ، زيادة علي انها **ترتقي بصاحبها** ، واخيرا فان **دافع الملكية الفردية عند ارسطو مرتبط بالحرية** التي يعتبرها من اسمي الاهداف البشرية .
- ✓ كما ان ارسطو استطاع التوصل الي مايمكن تسميته بنقطة البدء في بحث **نظرية القيمة** التي تحتل مكانة هامة في الاقتصاد السياسي بحيث فرق بين نوعين من القيمة ، قيمة الاستعمال التي تنتج عن عملية استعمال واستخدام هذه السلعة في اشباع الحاجات ، اما القيمة التبادلية وهي قيمة السلعة في السوق ،كما ان ارسطو يعرف **القيمة علي انها خاصية اجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة** .

2 – الاقتصاد عند الرومان :

لم يهتم الرومان بالنظريات والافكار الفلسفية والاقتصادية ، واتجه **الاقتصاد الروماني الوجهة الوقعية لحل المشاكل اليومية** التي تعترض الفتوحات مثل الادارة والحكم القانون ، وخلف الرومان ثراءا فكريا وقانونيا كبيرا ، لكن المسائل الاقتصادية التي تطرق اليها الرومان كانت عرضا في سبيل تطبيقات عملية لقواعدهم الحقوقية .

لقد كان **الاقتصاد الروماني مثالا للاقتصاد الزراعي القائم علي الرق (الاقتصاد العائلي)** ،ولذلك وضعوا الزراعة مكان الصدارة بين الانشطة الاقتصادية وعندهم الزراعة حرفة نبيلة وهي دعامة للثروة والسلطة والسياسة اما الصناعة والتجارة فهي حرف غير نبيلة ،ومن ثم وضعوا بعض الحلول والتطبيقات للمسائل الزراعية .

كما **اعتبر الرومان النقود مصدر بلاء اجتماعي** يلحق بها من يتعامل بها في الاقراض معتبرين كل ماهو طبيعي صالح وينسجم مع سعادة الفرد عكس ماهو مصطنع .

3 :الاقتصاد في العصور الوسطى :

بدات هذه الفترة منذ سقوطالامبرطورية الرومانية في الغرب والشرق ، وكذلك الامبرطورية الفارسية ،وظهور الدولة الاسلامية ونجد ضمن هذه الفترة مجموعة من الافكار نذكر منها :

ا-: الاقتصاد الاوربي:

نجد بذور هذه الأفكار في المدارس التي كانت تدرس" اللاهوت" وخاصة **فكر سان توماس دكان وتمثل هذا الفكر في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة** ، وخلال هذه المرحلة كان النقاش يدور حول فكرتين هما :

- ✓ **فكرة الثمن العادل :**

وهو ثمن عن **عدم المغالاة في السعر** للحصول علي الثروة ، ومضمون الثمن العادل أن لكل سلعة ثمن عادل يرتكز علي نفقة الإنتاج ،

- ✓ **التنديد بالفائدة :**

ساد الاعتقاد خلال هذه الفترة **بمنع الاقراض بالفائدة** كجزء من انكارهم للتبادل غير العادل ،وقد استند سان توماس في ذلك علي افكار ارسطو وتعاليم الكنيسة .

ومن جهة اخري اعتبرت النقود وسيط في المبادلة ، **وان فكرة العقم (النقود عقيمة) جزء من طبيعتها الاصلية** وبالتالي النقود لا تلد نقود او تستثمر فائدة .

ب- : الاقتصاد العربي في العصر الاسلامي الوسيط :

هناك عدة نماذج من المفكرين العرب اثروا الفكر بالعديد من الافكار الاقتصادية لاتزال تحضي باهتمام كبير حتي الان نذكر منهم علي سبيل المثال :

- ✓ **عبد الرحمن ابن خلدون (1406-1332م):**
- ✓ يعتبر من اوائل من قرروا موضوعية **علم الاقتصاد واستقلاله كموضوع من مواضيع العمران الواسع** ، وبالتالي اكتشاف العديد من القوانين .

له عدة مؤلفات نذكر منها : **المقدمة** ، **العبر في المبتدا والخبر** ...الخ ،اتبع ابن خلدون الاسلوب العلمي في دراسته للظواهر ، وتعتبر افكاره اداة تحليلية نوعية ،لقد ضمن عبدالرحمن ابن خلدون دراسته عن التاريخ وتطور المجتمعات بعض المسائل والافكار الاقتصادية ، **ويعتبره البعض مكتشف علم الاجتماع قبل "اوغست كونت"**

اهم افكار ابن خلدون هي:

✓ **نظرته الي الدولة** : **الدولة عنده تمر بثلاث مراحل**:

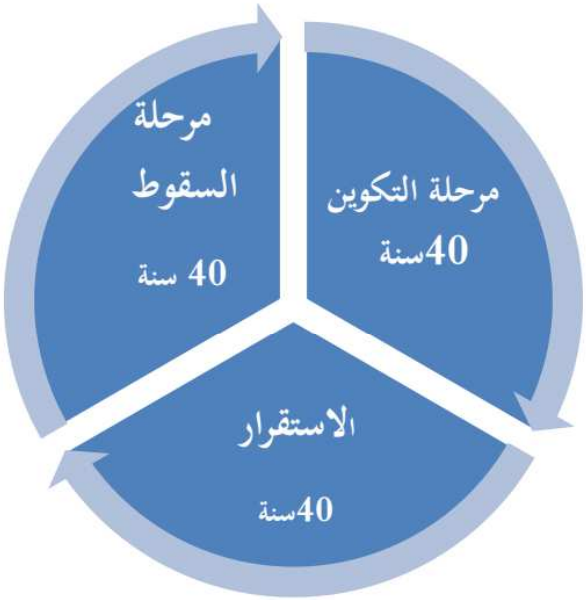

✓ تدوم كل مرحلة اربعين سنة.

✓ **الثروة عند ابن خلدون** : اعتبر الثروة مجموعة من الخيرات المادية ذات القيم ومصدرها عمل الانسان اي الثروة عبارة عن القيم الاستعمالية الناتجة عن عمل الانسان .

✓ **تقسيم العمل عند ابن خلدون** : اعتبر الفرد غير مستقل بتحصيل حاجاته لذلك يؤكد علي تقسيم العمل الذي يسمح بزياد الانتاج ، اما العمل فيقسمه الي قسمان :

✓ **العمل الضروري** : الذي يخص الانتاج الضروري كالمواد الغذائية

- ✓ **العمل الاضافي** : العمل الذي نجده في المدن الكبيرة متمثلا في العمل الاضافي الفائض عن الضرورة وهو خاص بالسلع الكمالية والمخصصة للتبادل مع المدن الاخري ويسميه ابن خلدون **بالمعاش غير الطبيعي** ،ومن جهة اخري يشير ابن خلدون الي **العمل الحي** الظاهر والمتجسد في المنتوجات ، و**العمل المخزون** وهو العمل المتراكم في الحيوان والنبات والمعادن وهو نتيجة اعمال اسانية سابقة .
- ✓ **نظرية القيمة عند ابن خلدون** :يعتبر ابن خلدون بحق رائد نظرية العمل في القيمة ، حيث يميز بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة .

قيمة الاستعمال يقسمها الي قسمين **الرزق** وهو كل المواد التي تستهلك في اشباع حاجات الافراد اما **الكسب** فهو كل ما يمتلكه الفرد بفضل عمله وقدراته .

اما **القيمة التبادلية** فهي العمل المبذول في انتاج البضائع ويسمح بتبادل متكافئ للسلع في السوق وعند ابن خلدون ان العمل مصدر القيمة ،وان قيمة السلعة تتوقف علي متوسط العمل الضروري اجتماعيا لانتاجها .

- ✓ **الملكية عند ابن خلدون** :التملك حسبه غريزة عند الانسان اذا غابت منع الحافز علي العمل والانتاج ، الذي اساسه الملكية الفردية .
- ✓ **التجارة عند ابن خلدون** :اعتبر التجارة هي سعي الانسان للحصول علي دخل ناتج ناتج عن الشراء باسعار منخفظة والبيع باسعار عالية ويسمي ذلك بالربح الذي مصدره التبادل .
- ✓ **تقي الدين احمد بن علي المقريزي (1364-1442م):**

له عدة مؤلفات منها "**اغاثة الامة بكشف الغمة** " و" **شذوذ العقود في ذكر النقود**" **والخطط المقريزية** "و**تاريخ المجاعات في مصر** " .

يعتبر المقريزي ممن اختصوا بدراسة الظواهر النقدية ، حيث درس واقع يتميز بنقص السلع وارتفاع اسعارها وارجع سبب ذلك الي عوامل طبيعية مثل الامطار والكوارث ،واسباب غير طبيعية اقتصادية وسياسية ونقدية

وبهذ التفسير يكون المقريزي احد رواد النظرية الكمية للنقود التي تنص علي " **ان قيمة عملة ما تتوقف علي الكمية المتداولة ، بمعني ان كلما زادت كمية النقود تدنت قيمتها زفقدت قدرتها علي الشراء ، وبالتالي الارتفاع في المستوي العام للاسعار** "

كما ان المقريزي يرجع **له الفضل في اكتشاف القانون المنسوب الي غريشام الذي ينص علي ان " العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول "**.

4- المدرسة التجارية (المركنتلية Mercantilisme):في القرن 18

بعد ان استقرت المدن وتطورت في المراحل الاخيرة للنظام الاقطاعي تشكلت بين المدن طبقة من التجار تخصصوا في تداول السلع ، واخذت هذه الفئة تتحول شيئا الي قوة اجتماعية لها اهميتها فالتجارية مجموعة من الاراء والاجراءات الاقتصادية التي طبقها دعاة الدولة القوميةفي اغلب الدول الاوربية خلال الفترة (القرن 15 الي القرن 18) للجلب المعدن النفيس .

،ومن بين **العوامل التي ساعدت علي ميلاد هذه الراسمالية التجارية** نذكر منها :

- ✓ تراكم الاموال في يد فئة قليلة من التجار
- ✓ الاكتشافات الجغرافية
- ✓ ظهور الدولة القومية وفكرة حماية الاقتصاد
- ✓ جلب المعدن النفيس من اسبانيا الي اروبا .

كل هذه العوامل وغيرها ساعدت علي ظهور طبقة راسمالية تجارية في اطار الفكر المركنتلي ،وتعتبر اول تيار فكري بورجوازي اقتصادي يقوم علي اساس " **ان الربح ينشا في مجال التداول** "اي التجارة ،وان النقود المعدنية او المعدن النفيس هو ثروة الامة ، وقد تبنت المدرسة فكرة الاغتناء والحصول علي الثروة باعتبارها غاية الحياة الاقتصادية عند التجاريين .

يمكن القول بان المدرسة تنظر الي مجموعة من السياسات التجارية التي يجب تطبقها للمحافظة علي رفاهية الدولة ، وقد نمت وازدهرت بنمو وازدهار التجارة البريطانية عبر البحار خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلال **فكرة الصادرات تجلب الثروة للامة** وهو موضوع هام يحضي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين .

اهم الافكار الاقتصادية التي تنادي بها المدرسة :

- ✓ **ربط الثروة بالمعدن النفيس : المعدن النفيس عماد الثروة**

✓ **تحقيق ميزان تجاري موافق (متوازن):**

اعتبرت المدرسة التجارية الشرط الاساسي لنمو ثروة الامة هو **ضرورة وجود ميزان تجاري موجب** ،وبالتالي دخول المعدن النفيس اكثر من خروجه .

✓ **ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد :**

-ترتيب قطاعات النشاط الاقتصادي :

ولما كان من الطبيعي ان قطاع **التجارة يحتل مكان الصدارة** وفي ترتيب النشاطات تاتي الصناعة بعد قطاع التجارة في المساعمة في الثروة لانها في تقديرهم اساس الصادرات

✓ **تشجيع عدد السكان**

بعض مفكري الدرسة التجارية :

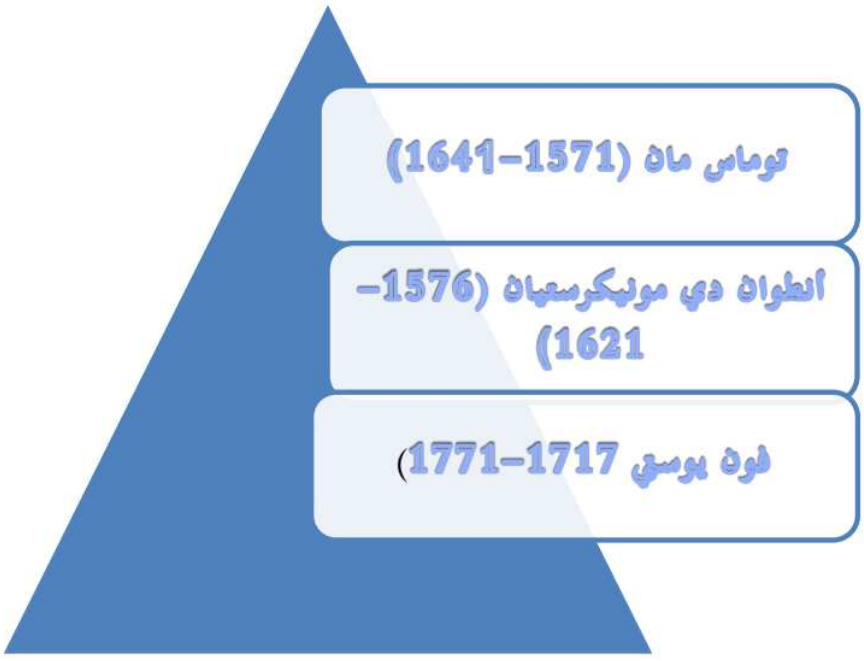

الصيغ التي عرفتها المدراسة التجارية :

تتميز المدرسة التجارية من حيث التطبيق بثلاث صيغ هي :

✓ -**الصيغة المعدنية في اسبانيا** : كانت اسبانيا تملك مناجم الذهب في العالم في كل من البيرو والمكسيك وبالتالي حاولت جلب اكبر كمية من المعدن النفيس من ممتلكات اسبانيا من العالم الجديد ومنع تسريبها خارج البلد ولذلك طالبوا بمنع الاستراد عن طريق فرض الحماية الجمركية ، **وكانت اسابنا الخاسر الاكبر من تطبيق الافكار التجارية** .

✓ **الصيغة التجارية في بريطانيا** :

عملت بريطانيا من خلال هذه الصيغة علي الحصول علي اكبر كمية من الثروة من خلال العمل علي تحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال العمل علي تطور التجارة الخارجية ، وتوسيع التجاري اعتمدا علي مبدا حرية التجارة ، ولذلك كانت **الربح الاكبر في تطبيق تعاليم المدرسة التجارية** .

✓ **الصيغة الزراعية في فرنسا** :

اقترن المذهب التجاري في فرنسا باسم كولبير (Colbert) و في ظل تطبيق السياسات التجارية عملت علي تطوير الصناعة وتصدير منتجاتها الي الخارج من خلال العمل علي :

✓ حماية الانتاج المحلي

✓ تسهيل استراد المواد الاولية

✓ اعفاء المواد المصنعة من الرسوم

ولذلك **لم تكن الفرنسية نسخة طبق الاصل لما هو في اسبانيا وبريطانيا** .

5-:المدرسة الطبيعية :

سادت هذه المدرسة في منتصف القرن 18 وهي عبارة عن **تيار فكري يؤسس لحكم الطبيعة**, نشأت في فرنسا ونادت بحرية الصناعة و التجارة، وان الأرض مصدر الثروة، وتعرف المدرسة بهذا الاسم بعد أن أطلقه عليها احد رجالها بعدما كانوا يعرفون باسم **الاقتصاديون**.

وهي عبارة عن مجموعة من الأفكار تعتقد **بوجود نظام (قوانين) طبيعة تحكم و تسيير الظواهر الاقتصادية** بنظام تام، حتى تتمكن هذه القوانين من تحريك النظام نحو التوازن التلقائي، وبالتالي الاستغناء عن القوانين أللتي تضعها الدولة.

وقد ظهرت المدرسة الطبيعية كرد فعل على الأفكار المركتيلية التدخلية وتناقضها في كل أفكارها،وخلفت ثراء فكريا كبيرا كان له أعمق الأثر على من جاء بعدها.

الأفكار الأساسية الطبيعية:

لقد بدأت المدرسة الطبيعية بمجموعة صغيرة من الاقتصاديون في أواخر القرن 17 و استمرت إلى القرن 18 و تشبعت هذه المجموعة الفرنسية بالفلسفة الطبيعية و النظام الطبيعي و بدأت فعلا **بمقال فرانسوا كيناي(1796) ثم مقال بعنوان le grain سنة (1757)ثم مقال بعنوان: les fermiers وتلا ذالك المؤلف الشهير الجدول الاقتصادي أو اللوحة الاقتصادية (1758)** و توالت الكتابات بعد ذالك .

ويمكن ذكر أهم الأفكار الأساسية التي نادت بها المدرسة الطبيعية فيما يأتي:

أ-قياس الثروة بالناتج الصافي:

الثروة بالناتج الصافي.

2.-أهمية النشاط الاقتصادي الزراعي:

هو النشاط الوحيد الخلاق و هو مصدر الناتج الصافي أي مصدر الثروة.

أما النشاطات الأخرى فهي **عالة على النشاط الزراعي**، ويرجع فرانسو كيناي و غيره ذلك إلى تعاون الطبيعة مع الإنسان في الزراعة ، و من ثم كان الناتج الصافي في الزراعة دون غيرها.

أما النشاطات المتعلقة بالتجارة و الصناعة فهي من قبيل **النشاطات العقيمة**-لا تعطي ناتج صافي لاقتصار

3.-الناتج الصافي:

يمثل القيمة الصافية التي يمكن استهلاكها مع بقاء قدرة البلد الإنتاجية على ما هي عليه، و إذا زاد الناتج الصافي زاد ثراء البلد.

4-الثمن المجزي:

هو عبارة ثمن **معقول للحاصلات الزراعية تمكن الزراع من تحقيق قيم كبرى للناتج الصافي** و الثمن المجزي يعتبر شرط لتحقيق الناتج الصافي من خلال تشجيع استهلاك المواد الغذائية و المواد الأولية , كما أن الحرية شرط جوهري لسيادة الثمن المجزي.

4-الضريبة الفذة:

نادت المدرسة الطبيعية بفرض **ضريبة على طبقة الملاك** عكس ما كان سائد سابقا,حيث كانت تفرض هذه الضرائب على طبقات أخرى و لا تمتد إلى النبلاء و رجال الدين, على أساس أن **الزارعة هي القطاع الوحيد الذي ينتج الناتج الصافي**، و بالتالي فان عليها وحدها تحمل عبء الضريبة عن المجتمع,

6-النظام الطبيعي:

هذا النظام يؤمن مصلحة الجميع، و **يوفق بين مختلف المصالح و يقوم على حرية تصرفات الأفراد دون تدخل القوانين التي تضعها الدولة**، و إن هذا النظام الطبيعي لا يقوم على أساس الملكية الفردية.

7-إنشاء الجدول الاقتصادي

نتائج المدرسة الطبيعية:

- ✓ المدرسة الطبيعية أعادت الاهتمام **للعمل المنتج** في الأرض عكس المدرسة التجارية.
- ✓ طالبت بحماية وتدعيم **النظام الطبيعي** من طرف الدولة.
- ✓ اعتبرت المدرسة **الملكية الفردية** أساس النظام الطبيعي.
- ✓ النظام الطبيعي عند المدرسة **هو النظام الأمثل** "الصالح"
- ✓ يرجع **لها الفضل** في نقل الاهتمام في الاقتصاد من مجال التداول إلى **مجال الإنتاج**.
- ✓ تعتبر **الإنتاج** وليس التبادل المصدر **الوحيد للثروة**.
- ✓ حسب المدرسة الطبيعية فان **التبادل لا يخلق الثروة** ولا ينميها.

ثانيا مرحلة ظهور الاقتصاد السياسي :

– المدرسة الكلاسيكية وظهور الرأسمالية:

الكلاسيكية هي مجموعة من الأفكار انتشرت في أواخر **القرن الثامن عشر في انجلترا** خلال مرحلة تطور الرأسمالية الصناعية, و تميزت هذه المرحلة بظهور النظرة العلمية والتفسير العلمي محل التفسير الديني أي تحطيم الأساس الفكري والأخلاقي لصورة المجتمع القديم,و بالتالي فان المدرسة الكلاسيكية هي **مجموعة من الأفكار التي صاغها ادم سميث و ساهم في تطويرها دافيد ريكاردو,وج.باتيست ساي و روبرت مالتيس و جون ستيوارت ميل, وتقوم هذه الأفكار على أساس التنظير للرأسمالية الناشئة.**

✓ **فرضيات المدرسة الكلاسيكية:**

تعمد المدرسة على مجموعة من الفرضيات هي :

- ✓ سيادة المنافسة التامة.
- ✓ الاستخدام التام.
- ✓ الرشد الاقتصادي الأفراد.
- ✓ الحرية و الملكية الفردية.

- ✓ عدم تدخل الدولة.
- ✓ عدم وجود نقص في طلبات السلع وان الأسعار تعمل بطريقة تلقائية.وقبل الحديث عن رواد المدرسة

من أهم خصائص النظام الرأسمالي:

- ✓ **الملكية الخاصة** لوسائل الإنتاج.
- ✓ **الربح** هدف مباشر للإنتاج و معيار للكفاءة.
- ✓ الأداء الاقتصادي من خلال **قوى السوق و جهاز الأسعار**.
- ✓ **الحرية و المنافسة**.
- ✓ **ابتعاد الدولة عن التدخل** في النشاط الاقتصادي.

- ✓

1- رواد المدرسة الكلاسيكية:

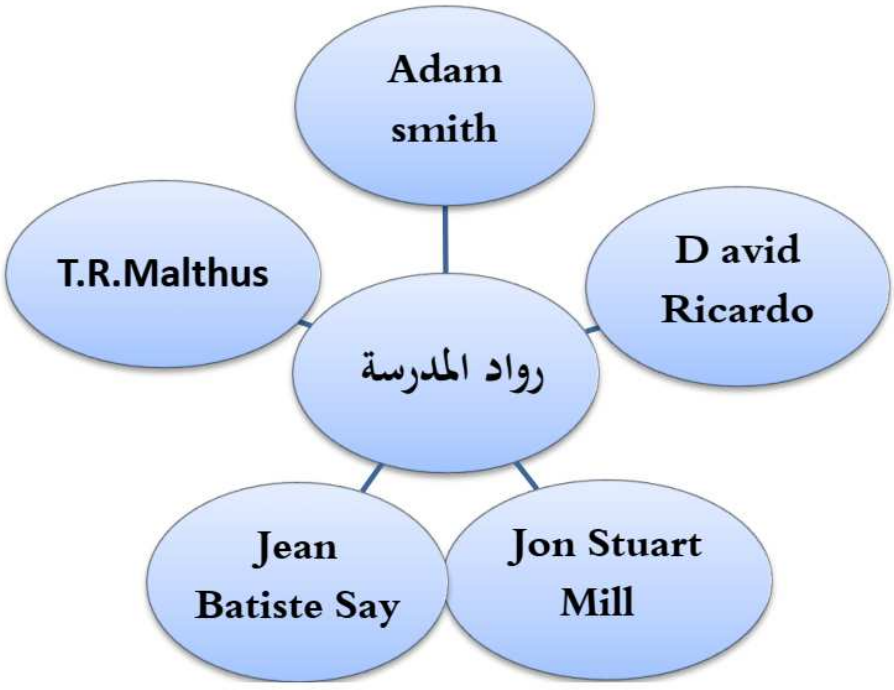

ا-ادم سميث Adam smith(1723-1790)

اشتهر بكتابة طبيعة وأسباب الثروة(1776) وهو اقتصادي اسكتلندي و يعتبر **الأب الروحي الاقتصاد السياسي**, اشتهر بفلسفته الأخلاقية, و يرجع له الفضل في **وضع الأساس والإطار الذي سمح بتطور الاقتصاد السياسي**, و يعتمد ادم سميث علي ثلاث أسس هي **الإنسان والسوق و رأس المال**.

. ومن اهم الأفكار الأساسية لأدم سميث نذكر ياتي:

- الحرية الاقتصادية:

يعتبر ادم سميث **من اكبر دعاة الحرية الاقتصادية و وجوب ابتعاد الدولة** عن التدخل في التسيير الطبيعي للحياة الاقتصادية و كان متأثرا بالفكر الطبيعي, حيث اعتقد جيل عليه الإنسان من طبائع تكيف سلوكه, و ما جبلت عليه الدولة من سمات و خصائص تجعلها غير قادرة و أداة غير صالحة للعمل الاقتصادي.

إن نقطة البدء عند ادم سميث في هذا المجال هو **مبدأ الانسجام بين المصالح**, بين سعي الإفراد وراء مصالحهم تحقيقا لمصالح الجماعة, كأنهم حسبه محكومون بيد خفية.

تقسيم العمل: أعتبر تقسيم العمل **صفة كامنة في الطبيعة الإنسانية**

تراكم رأس المال: **شرط لتحقيق التنمية** الاقتصادية,

نظرية القيمة:

يميل تفسير قيمة السلعة بنفقة الإنتاج و يعلق أهمية كبرى **على عنصر العمل في تفسر القيمة**, و يميز بين قيمة الاستعمال التي تعبر عن المنفعة الكلية لسلعة معينة أي نظرة شخص ما للسلعة, و قيمة المبادلة و هي قيمة السلعة في السوق أو القيمة الشرائية لهذه السلعة,و قد واضح ادم سميث ما يمكن أن **نسميه بلغز القيمة** أي القيم التبادلية قد تزيد أو تقل عن القيمة الاستعمالية مثل القيم الخاصة بالماء و الماس.

المهم أن **ادم سميث لم يكن مستقرا على تفسير واحد للقيمة** فقد بدا بالاعتماد على كمية العمل الذي تبادل به السلعة باعتباره مقياس للقيمة, و لكنه نتيجة الصعوبات التي تعترض هذا التقسيم التمس تفسير القيمة في نفقة الإنتاج.

المعدل الطبيعي:

و يمثل هذا المعدل الطبيعي **القدر الأقل الذي يتعين الحصول عليه ليبقى كل عنصر من عناصر الإنتاج في مهنته**, و إذا كان هذا المعدل يتجاوز المعدل الطبيعي فان ذلك يعني أن عناصر تتحول من المهن الأخرى إلى هذه المهنة, و بالتالي زيادة العرض و انخفاض السعر.

ا – **تفسير التجارة عند ادم سميث:**

لقد دعا ادم سميث إلى **حرية التجارة باعتبارها أحسن سياسة للبلدان** مركزا علي اهمية التجارة ، وهاجم افكار المدرسة التجارية السابقة و ركز على أهمية التجارة الدولية, و ان كل بلد ينتج ويتخصص و يصدر سلعة أو عدد محدود من السلع التي لديه فيها ميزة مطلقة .

ب- أفكار دافيد ريكاردو(David Ricardo) :(1772-1833)

ألف كتاب " الاقتصاد السياسي و الضرائب سنة م, وتميز بمجموعة من الأفكار نذكر منها:

- ✓ لقد اهتم **ريكاردو بتوزيع الثروة عكس ما كان سائد سابقا عند الفيزقراط** وادم سميث الذين اهتموا بمصدر الثروة وإنتاجها و زيادتها.

في إنتاج أي سلعة يفرق ريكاردو بين نوعين من العمل:

العمل المباشر: و هو عبارة عن **المجهود الإنساني الذي يدخل مباشرة** في إنتاج السلعة.

العمل غير المباشر: و هو **المجهود الإنساني الذي يدخل في الآلات** و المباني و الأدوات المستخدمة في إنتاج السلعة.

– لقد بدا ريكاردو آراءه في القيمة **إيمانه بنظرية العمل في القيمة**, حيث حاول منذ البداية **إيجاد صلة ما بين المنفعة و القيمة**, و اعتبر المنفعة صفة عامة لابد من توفرها في كل سلعة لتصبح ذات قيمة و انتهى ريكاردو إلى أن **قيمة السلعة متناسبة مع بذل فيها من جهد**.

– الأجور عند ريكاردو تلعب دورا حيويا في **توزيع الدخل بين رأس المال والعمل**، و إن الأجر هو الحد الأدنى الفزيولوجي الضروري لحاجات الإنسان.

- **نظرية الريع:**

أوضح ريكاردو **أن الريع نوع من الدخول مختلف في طبيعته عن دخل العمل و رأس المال**، فإذا كان الأجر مقابل العمل،و الربح مقابل المشروع، والفائدة مقابل توظيف الأموال، فان الريع مقابل الأرض، و ينشأ عندما يتم التوسع في الإنتاج تحت ضغط زيادة السكان

تفسير التجارة عند ريكاردو :

ذكرنا سابقا تفسير ادم سميث لقيام التجارة وعلي الرغم من اهميته الا انه لايذهب بعيدا في تفسير اسباب قيام التجارة ،ولذلك اكمل ريكاردو ما بداه ادم سميث بعد ذلك ب40 سنة مفسرا مجمل التجارة الدولية بقانون النفقات النسبية ، وقد بني ريكاردو نظريته علي مجموعة من الفرضيات تتعلق بان التبادل يتم في صورة مقايضة ، سريان قانون ثبات التكاليف وسيادة قانون المنافسةالكاملة ،ووجود سلعاين وبلدين ، الاعتماد علي قانون العمل في القيمة ،بالاضافة الي سهولة انتقال عناصر الانتاج داخليا وعدم قابليتها الي الانتقال دوليا ، **وينص قانون النفقات النسبية** حتي في حالة وجود بلد لديه كفاءة اقل في انتاج السلعتين بالنسبة الي بلد اخر فان تجارة ذات نفع ومكاسب متبادلة بين البلدين يمكن ان تحدث ،**فعلي البلد الاقل كفاءة ان يتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي تكون تكلفتها اقل مقارنة بلاخري ، وهو ما يسميه ريكاردو بالميزة النسبية ، ومن جهة يستورد السلعة التي تكون تكلفتها اكبر ، وفي حالة عدم تمتع دولة ما باي ميزة في انتاج السلعتين عليه ان يتخصص في انتاج السلعة التي تكون درجة تاخرها فيها اقل** ، ولذلك يمكن القول بان هذه النظرية تقوم **علي تشجيع وتوسيع مبدا التخصص وتقسيم العمل علي المستوي الدولي ، مما يؤدي الي الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية** .

وعلي ضوء ماسبق يمكن القول بان التخصص والتبادل التجاري يتم بين دولتين اختلفت النفقة النسبية للسلعتين في احدهما مختلفة

ج- جون بابتست ساي (Jean Batiste Say) (1767- 1832):

- يعتبر أستاذ الاقتصاد السياسي في فرنسا,أول من أثار قضية المنهج في الدراسة الاقتصادية و يرجع له الفضل **في التقسيم الكلاسيكي المعروف (الإنتاج, التداول, التوزيع و الاستهلاك)** و **في توضيح عوامل الإنتاج الكلاسيكية الثلاثة المعروفة** العمل, رأس المال, الأرض, و قبل ساي لم يكن سوى الرأسمالي

الذي يقدم رأس المال و يأخذ الفائدة و المالك العقاري و الذي يأخذ الريع مقابل تقديم الأرض، و العامل الذي يقدم العمل و يأخذ مقابله الأجر، و قد **أضاف ساي فكرة المستحدث** الذي اعتبره محور العملية الإنتاجية و هو الشخص الذي يقوم بعملية التوزيع، توزيع الدخل بين الأفراد و هو الذي يستقطب نحو عوامل الإنتاج الثلاثة.

- اشتهر **ج ب ساي بقانون المنافذ (الأسواق)** ويسمى **بقانون العوامل أو الخدمات الثلاث** وينص على أن **كل عرض يخلق طلبا مساويا له في القيمة**, وبالتالي فلا مجال في إطار النظام الرأسمالي للازمات, لان هناك تبادل حر بحيث يؤدي إلى أن كل عرض يخلق طلب مساويا له, و هو ما يفسر اعتقاد الكلاسيكي أن النظام الرأسمالي يسير نحو **حالة من التوازن العام المصحوب بالتشغيل الكامل**, و لا مجال لحدوث البطالة و التضخم, و إذا ما حدثت فإنها خارجة عن نطاق النظام الرأسمالي و انه غير مسؤول عنها باستثناء ما أسموه بالبطالة الإدارية.

- نظرية القيمة عند ساي:

في مجال شرح نظرية القيمة يرفض **ساي** نظرية العمل الكلاسيكية الذي تتضمنه السلع, و **يميل إلى نظرية نفقة الإنتاج و قانون العرض و الطلب في تفسير قيمة المبادلة**, و من هنا كان الإنتاج عند **ساي** خالق للمنفعة و ليس خالق لمادة.

و الجديد في نظرية القيمة عند ساي انه يحاول استنتاج الطلب الكلي على السلعة عن طريق بحث ما يحصل من تغيرات على طلب كل فرد من انخفاض السعر أو ارتفاعه و بهذا استطاع الربط بين فكرة المنفعة و بين قانون الطلب و العرض

فثمن السلعة يتحدد بالعلاقة بين العرض و الطلب, و إن الطلب ليس إلا نتيجة لطلب الأفراد الذي هو بدوره نتيجة لمنفعة السلعة.

أما نفقة الإنتاج فقد توصل **ساي** إلى أنها تمثل الحد الأدنى لقيمة المبادلة للسلعة.

و حاول أن **يحدد العلاقة بين قيمة السلعة و قيمة العناصر المساهمة في إنتاجها**, و انتهى إلى أن **العناصر المستخدمة في الإنتاج تستمد قيمتها من المنفعة التي تساهم في إنتاجها**, و بالتالي العلاقة بين **المنفعة و القيمة علاقة تبادلية**.

د – توماس روبرت مالتوس (T.R.Malthus) (1766-1836):

له كتاب مشهور حول " السكان "

– جاءت أفكار **مالتوس** مطبوعة **بطابع التشاؤم لتأثره بالبؤس** الذي عاشته بريطانيا اثر الثورة الصناعية, و بالتالي جاءت أفكاره حول السكان بهذا الشكل معتبرا أن الإنسان و الفقر توأمان لا يفترقان, و اعتبر أن عدد السكان في اقل من خمس و عشرين سنة, و صاغ قانونه المتعلق بالسكان القائل " **السكان يميلون إلى الزيادة بنسبة متوالية هندسية حيث إن قدرتهم الكامنة على التزايد تتمثل في التضاعف كل خمس و عشرين سنة أما المواد الغذائية على الأحسن لا تزيد بأكثر من متوالية حسابية** ".

.و انتهى مالتوس **إلى ضرورة إيجاد مقياس آخر للقيمة** , و أكد على أن **العمل باعتباره خير مقياس للقيمة** , وهنا نجد **مالتوس** يتفق مع **ادم سميث** في الأخذ بالعمل الذي تتضمنه السلعة كما جاء عند **ريكاردو** , و ربط **مالتوس** في تحليل القيمة بين نفقة الإنتاج و فكرة الطلب و العرض .

من حين الطلب ,فرق مالتوس بين مدى الطلب وحدة الطلب وبين أن ثمن السلع إنما يتغير بناءا على تغير في حدة الطلب عليها .

ذ– جون استورت ميل(Jon Stuart Mill) (1806–1873):

– نشر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1848 و **أراد جون استورت ميل** أن يكون هذا الكتاب ما كان لكتاب ثروة الأمم حيث جمع فيه فلسفته الاجتماعية و تقريره للمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد في الجامعات الانجليزية و الأوربية إلى أن تم نشر كتاب الفرد مارشال.

يحتل **جون ستورت ميل** مكانة خاصة في النظرية الكلاسيكية , رغم أن مساهمته تكاد تقف عند حدود وضع نظرية القيم الدولية مع بعض الأفكار التي جاءت في مواضيع مختلفة , و لكن أهميته **ترجع إلى قدرته في الإحاطة بأفكار رواد المدرسة الأوائل و صياغة أفكارهم صياغة واضحة تسهل إدراكها** .

– حاول جون ستورت ميل التوفيق بين التشاؤم و التفاؤل الذي طبع المفكرين الكلاسيك, و قد ساهم مساهمة كبيرة في الرأسمالية من خلال تميزه بين القوانين الإنتاجية التي يطغى عليها الطابع الموضوعي و الطابع الذاتي, و تميزت أفكاره بما يلي

– جاءت أفكار **جون استورت ميل** حول القيمة بعد أن استكملت هذه النظرية كل مقوماتها على يد **ادم سميث و ريكاردو و مالتوس**, و حاول أن يدير نظريته على أساس الطلب و العرض و نفقة الإنتاج.

كان أول من جاء بالشكل الكلاسيكي لقانون العرض و الطلب و الذي يعبر عن سعر التوازن, كما حاول تتبع أفكار **ادم سميث** و يصل بين أفكاره و أفكار ريكاردو, و لم يهتم بالمنفعة و بذلك أعاد نظرية القيمة إلى ما قبل **ساي**, كما يرى القيمة الاستعمال تمثل الحد الأقصى الذي يمكن أن تصل إليه قيم المبادلة و أن

هذه الأخيرة يمكن أن تكون اقل من قيمة الاستعمال, و قد اتبع **جون استورت ميل** اثر ريكاردو في التقسيم الثلاثي للسلع حيث تصنف كما يأتي

1. سلع لا يمكن زيادة كميتها.
2. السلع التي يمكن زيادة كميتها بمجهود إنساني ثابت.
3. السلع التي يمكن زيادة كميتها بمجهود إنساني متزايد.

– نظرية القيم الدولية:

احتلت العوامل التي تحكم معدل التبادل الدولي اهتماما خاصا عند جون استورت ميل, و لذلك انتهى إلى هذه النظرية المعروفة **بالقيم الدولية**, و هي النظرية الوحيدة التي أضافها إلى الأدب الاقتصادي, و تبحث القيم الدولية للسلع المختلفة أي قيمة إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى على فرض أنهما ينتجان في بلدين مختلفين.

و قد بنى **جون استورت ميل** هذه النظرية على أساس نسب التبادل بين الدول من جهة و على الطلب المتبادل من جهة أخرى عكس ما ذهب إليه **ريكاردو** حين اعتمد على نظرية العمل في القيمة و على التكاليف الثابتة.

لقد أكمل **جون استورت ميل** ما بدأه **ريكاردو** حول نظرية المزايا النسبية بسبب قيام التجارة, , و **انتهى إلى أن كل بلد تتوقف قيمة السلع الأجنبية (الواردات) على كمية المنتجات المحلية (الصادرات) التي تمت مبادلتها في مقابلها.**

و تمكن **جون استوارت ميل** من بيان العوامل التي تحكم معدل التبادل الدولي' أي قيمة السلع دوليا ' و قد سد بذلك ثغرة في نظرية القيمة' كما استطاع من خلال نظرية القيم الدولية الربط بين ركنين جوهريين من أركان النظرية التقليدية نظرية التخصص الدولي كما صاغها ريكاردو' ونظرية التوازن التلقائي **لديفيد هيوم.**

2– موجز لأهم الأفكار الكلاسيكية: انطلاقا من تناول الأفكار الرئيسية لرواد المدرسة الكلاسيكية يمكن إجمال أهم العناصر الرئيسية في التصور الكلاسيكية فيما يأتي:

1)– التوازن العام المقصود عند الكلاسيك هو توازن التوظف

2)- يستحيل حدوث البطالة و التضخم على نطاق واسع و إذا ما حدث ذلك فان النظام الرأسمالي غير مسؤول عنها ' و أنها خارجة عن نطاقه' وبالتالي علاج البطالة يكمن في مرونة تغير الأجور نحو الانخفاض في حالة المنافسة الحرة في سوق

3)- تؤمن المدرسة الكلاسيكية بأهمية العمل الإنساني و دوره في **تحقيق** و خلق الثروة, و إن العمل المنتج هو العمل الذي يخلق الربح' أما باقي النشاط الإنساني فهو غير منتج مهما كانت منافعه.

4)- اعتبر الكلاسيك النقود مجرد وسيط للتبادل و أداة للحساب و و اعتقدوا بمذهب **حيادية النقود** فقد فقد ذهبوا إلى ما ذهبت إليه نظرية كمية النقود التي تقول **"بان التغير في قيم النقود يناسب عكسا مع كميتها"**

5)- اعتبروا سعر الفائدة ظاهرة عينية و ليست نقدية و إنها **ثمن التضحية بالاستهلاك الحاضر** و هي ثمن الحرمان و الانتظار و هي نظرة تلحق بنظرتهم إلى النقود, و لم يدخل الكلاسيك في تصوراتهم قيام الاكتناز, لأنه يعني عندهم عدم الرشد أي التضحية بسعر الفائدة بدون مبرر عقلاني.

6)- يرجع الفضل إلى المدرسة الكلاسيكية في تأسيس **نظرية العمل في القيمة**

7)- اتبع الكلاسيك أسلوب التحليل **الميكرو اقتصادي** ,

- اعتقاد الكلاسيك بوجود **قوانين طبيعية** خالدة تحكم سير المجتمع

3- تقييم المدرسة الكلاسيكية:

المدرسة الكلاسيكية تعتبر من أهم المدارس الفكرية في الاقتصاد السياسي لأنها تمثل نقطة انطلاق لجميع الاتجاهات الفكرية التي جاءت بعدها، و تعتبر الخط الفاصل بين الاقتصاد كوقائع و احداث و بين الاقتصاد السياسي كعلم مستقل، و ساهمت مساهمة كبيرة في بناء الفكر الاقتصادي و مولد الاقتصاد السياسي، و اتباعها طريق الاستنتاج التجريبي و رغم ذلك فقد تعرضت لانتقادات كثيرة في مجالات عديدة خاصة في المبالغة في اعتبار العمل المصدر الوحيد للقيمة، و اهمالها الجانب الشخصي أو الذاتي، كما تعرضت لانتقاد في عدم الاهتمام بالنقود و اعتبارها حيادية.

و المهم و نحن في اخر السياق الخاص بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي يمكن القول بانه ساهم بمنجزاته العلمية و نتائجه النظرية و ما تترتب عنها من سياسات علمية في تأكيد بدايات حركة التقدم للمجتمع الرأسمالي الصناعي، و توصلوا الى اقتناع بان العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسات السائدة

في عصرهم تؤخر و تعوق نمو قوى الانتاج، و لطلك لا بد من تغيرها و هذه العلاقات هي جمود نظام الطوائف الحرفية و تخلف العلاقات و المؤسسات الاجتماعية التي خلفها المجتمع الاقطاعي و القيود الاحتكارية و التدخلات الحكومية التي عرفتها الرأسمالية التجارية ،و اخيرا فقد ادرك الكلاسيك بان الاقتصاد السياسي ليس هو العلم الذي يدرس الانتاج و عملياته فحسب و لكنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية التي تنشا بين الافراد خلال عملية انتج و توزيع و استهلاك السلع المادية.

سادسا–المدرسة الماركسية –كارل ماركس–(1818–1883):

تنسب المدرسة إلى **كارل ماركس** الذي ولد بألمانيا ينتمي إلى عائلة بورجوازية، له عدة مؤلفات أهمها: نقد الاقتصاد السياسي (1859) ، بؤس الفلسفة(1847) ورأس المال الذي نشر منه جزءا واحدا وبعد وفاته تم نشر الجزء الثاني و الثالث من طرف **انجلز**()و هذا الأخير ساهم إلى جانب **ماركس** في تأسيس هدا الاتجاه و ألف كتاب "وضع الطبقة الكادحة في انجلترا سنة(1845)، وكذلك الاشتراكية الطوباوية.

وقد جاءت أفكار المدرسة الماركسية كرد فعل للأفكار الكلاسيكية ، وانتقاد للرأسمالية ويرجع لها الفضل في جعل النظام الاشتراكي يخضع للتحليل العلمي من خلال الاعتماد على تحليل التاريخ وصولا إلى قوانين التي تحكمه.

وتعتمد المدرسة في تحليلها على الفلسفة المادية و الجدلية.

1)–**الفلسفة الجدلية**: وبواسطتها فسر ماركس تطور الفكر الإنساني ، وقد استمد ذلك من افكار هيجل أي أن كل فكرة تحمل في طياتها عوامل فنائها من خلال الجمع بين الفكرة و نقيضها وقد نقل ماركس دلك إلى النظم الاجتماعية.

2) يتبع **ماركس** و **انجلز** و أنصار المدرسة الماركسية فكرة الفلسفة الجدلية في دراسة تاريخ البشرية، حين يعتبرون ان البشرية تمر بمجموعة من المراحل تبدا بالمرحلة البدائية المشاعية ثم مرحلة التملك الخاص أي أن الصراع الطبقي أي الانتقال إلى التركيب الشامل الموضح لمجتمع بدون طبقات أي أن كل الطبقات توجد في الشيوعية.

ولهذا الفلسفة الماركسية تطبيقات حسبهم على كل فكرة أو مؤسسة أو مجتمع انطلاقا من المراحل الثلاثة: الأطروحة و الأطروحة المناقذة و التركيب.

2)– **الاعتماد على الفلسفة المادية:**

مع الافكار الماركسية تم التحول من المثالية الى المادية فادا كانت الافكار حسب هيجل هي التي تسير العالم فبالنسبة لماركس القوى المادية هي لتي تسير العالم، ودلك انطلاقا من افكار ماركس الخاصة بالاستلاب و المادية التاريخية و الصراع الطبقي و هو ما يسمى بالنظرة المادية للتاريخ الذي يصنعه بل تصنعه القوى المادية والقوى المنتجة، اما البناء التحتي للمجتمعات فهي التي تحكم البناء الفوقي مما يعني ان هذه المادية التاريخية هي حتمية اقتصادية وتقنية، لان المدرسة الماركسية تعتقد ان الوقائع الاقتصادية هي الشروط المحددة للتاريخ، وان التاريخ الاقتصادي هو صراع طبقي دائم و ان الطبقات في المجتمع ما هي الا نتائج للعلاقات الاقتصادية لهدا المجتمع.

3)- ماركس و نقد الرأسمالية:

لقد اهتم كارل ماركس بنقد الرأسمالية و التنديد بالليبرالية و تجلى ذلك من خلال افكاره حول القيمة في العمل، و فائض القيمة و نظرية الربح، و هي الافكار التي نود تقديمها في اطار عرض الافكار الاقتصادية للمدرسة.

- **نظرية القيمة في العمل الماركسية:** انطلق ماركس في توضيح فكرة قيمة العمل من ان البضاعة هي شيء يسد حاجة انسانية و هذا الشيء هو الدي يعطيها قيم استعماليه.

و السلعة او البضاعة بالدرجة الثانية هي شيء يمكن مبادلته وهو ما يعطيها قيم تبادلية والقيم حسب ماركس لا تتاتئ من التبادل حسبهم عقيم و هنا نجد اوجه التشابه في التحليل بين ماركس و **ارسطو و الفيزقراط**.

و حسب ماركس فان السلع تتبادل فيما بينها لان لها عنصر مشترك يتمثل في العمل الا نساني المتبلور في السلع، اي كون السلع نتاج عمل، و بالتالي تتم عملية انواع العمل الاكثر تباينا ، اذا فان العنصر المشترك بين جميع البضائع ليس هو العمل الملموس في فرع معين من الانتاج، و ليس هو عملا من نوع خاص بل هو العمل الانساني المجرد، و بالتالي فان قيم السلع تتحدد حسب ماركس بقيمة العمل الضروري اجتماعيا لانتاجها و هو ما دكرناه تقريبا عند **ريكاردو**، رغم ان هذه النظرية الماركسية تبدو غير دقيقة النيوكلاسيك **جيفزنز** و **مارشال** و **باريتو** وهم يتساءلون عن مقصود بالعمل الضروري اجتماعيا.

و في مجال القيم للسلع يستند ماركس على تفسير النظرية الكلاسيكية و وجهة نظر ريكاردو التي تنص على ان العمل البشري ضروري هو جوهر القيمة.

- **فكرة نظرية فائض القيمة:**

لتوضيح فكرة فائض القيمة يفرق ماركس بين نوعين من العمل:

- قوة العمل التي تباع من طرف العامل.
- منتوج العمل المحقق من طرفه.

و قيم هذين النوعين ليست متساوية ، و ان الفرق بين القيمتين هو ما يسميه ماركس بفائض القيمة و لمعرفته لا بد من معرفة ان راس المال الدي يعتبره بانه العمل المتراكم المستعمل بهدف الحصول على سلعة، و هو في حد ذاته لا يملك اي قوة لأنه حسب ماركس ميت، و لا ينتعش الا بعد ما يمنح بقوة العمل الحية.

- **فكرة نظرية الربح:**

حسب ماركس فان الربح يختلف عن فائض القيمة، حيث السلعة اذا ما تم بيعها بسعر التكلفة فان المشتري هو الذي يستفيد من فائض القيمة.

والربح يتوقف على نسبة فائض القيمة(T) و على التركيب العضوي لراس المال (c/v) ، مع ملاحظة ان معدل الربح يميل نحو الانخفاض، اي يتدنى بالضرورة لان راس المالي مجبر تحت ضغط التطور التقني ان يغير التركيب العضوي لراس المال بالزيادة بطريقة اسرع من(v) وكلما ارتفع كلما انخفض معدل الربح، وهو ما يعرف بقانون ميل **معدل الربح نحو الانخفاض،** هو احد التناقضات الرئيسية للرأسمالية و احد أسباب أزمات النظام الرأسمالي و بالتالي فالنظام محكوم عليه بالزوال حسب ماركس

سابعا-المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

ظهر التجديد الكلاسيكي في أواخر القرن التاسع عشر من تطور أوروبا، و كانت نقطة الانطلاق عند هذا التيار الكلاسيكي الجديد هي محاولة حل لغز القيمة الذي طرحه ادم سميث، و بالتالي كانت ردا على فكرة العمل في القيمة الكلاسكية، ولذلك يرجع الفضل للمدرسة في نقل التحليل الاقتصادي للقيمة القائمة على العمل الى التحليل القائم على المنفعة، المنفعة التي تسمح بها اخر وحدة و من هنا جاءت تسمية المدرسة بالحدية، و هو ما استدعى الحساب الحدي و هي خطوة جديدة في التحليل الاقتصادي من خلال التحكم في الاقتصاد بطريقة حسابية.

ان المدرسة الكلاسيكية الجديدة(النيوكلاسيكية) هي امتداد للاتجاه الليبرالي الكلاسيكي تعطي أهمية كبيرة لعنصر الطلب و رغبات الِافراد أكثر مما تعطي الاهمية للعرض و نفقات الانتاج، و بالتالي فهي امتداد

للمدرسة الكلاسيكية لأنها تؤمن بالليبرالية كمنطق في النشاط الاقتصادي، و لكنها تختلف معها في التحليل و في نظرية القيمة ، و ذلك اعتبرت كمدرسة كلاسيكية جديدة.

1_ الفرضيات الاساسية للمدرسة النيو كلاسيكية:

بنت المدرسة الكلاسيكية الجديدة تحليلاتها على جملة من الفرضيات نذكر منها:

سيادة المنافسة التامة
سيادة الاستخدام التام
الرشد الاقتصادي للأفراد
حرية الملكية الفردية.
عدم وجود نقص في الطلب و الاسعار تعمل بطريقة تلقائية

2)_الجيل الاول للمدرسة الحدية:

يمكن القول بان اللبنات الاولى للاتجاه الحدي نجدها عند الالمان من أمثال(**قوسن ، و فون ثونين**) و عند الفرنسيين من أمثال(**دوبوي، و كوردو**)، وفي السياق نقدم لمحة عن هؤلاء الرواد الاوائل للمدرسة الحدية :

أ)- هرمن قوسن Hermann Gossen (1811-1858):

نشر هرمان قوسن كتابه حول "تطور قوانين الاستهلاك الانساني" سنة 1854 و قد خصصه لمعالجة الوسائل التي تمكن الفرد و المجتمع من الحصول على منفعة اكبر بجهد اقل ، و هذه القوانين هي التي نعرفها التي اليوم **بقوانين قوسن** التي تدرس في مقياس الاقتصاد الجزئي.

و باختصار فقد توصل قوسن الى نتيجة مفادها أن **الكمية من أي سلعة تتناسب مع طول فترة الاستهلاك**، و يرجع له الفضل في وضع العديد من المساهمات مثل وضع نظرية "اللامنفعة الحدية" للعمل المبذول في انتاج السلع لتنسجم مع المنفعة الحدية للسلع، و هو عبارة عن منحنى قدمه قوسن

و هذا المنحنى يشبه المنحنى الذي قدمه جيفزنز في هذا المجال . حيث أن الوضع الذي تكون فيه المنفعة الحدية لوحدة من الناتج تكون متعادلة عدديا مع المنفعة الحدية للعمل اللازم لإنتاج وحدة من هذا الناتج هو شرط تحقيق أقصى منفعة، و بذلك كان قوسن أول من وضع في وضوح تام المبدأ الاساسي للنظرية الحدية.

ب- جيل ديبوي(Jules Dupuis)1804 -1866:

انشغل **ديبوي** بالمنفعة في الاشغال العمومية، و نشر كتاب له حول قياس المنفعة سنة 1844.

توصل **ديبوي** الى منفعة سلعة تتدنى كلما زادت كميتها، و لذلك يسميه فالراس أب نظرية المنفعة الحدية.

كان **ديبوي** يهدف من خلال بحوثه الى وضع نظرية للا سعار يمكن للمنفعة معها أن تصل الى أقصاها، قد ميز بين المنفعة الكلية و الحدية، و تطرق الى نظرية فائض المستهلك.

- كورنو Augustin Cournot (1801-1877):

يرجع له الفضل في انه أول من طبق التحليل الرياضي في المجال الاقتصادي ، و قد نشر

- أبحاث في المبادئ الرياضية لنظرية الثروات(1838).
- مبادئ نظرية الثروات(1863).

انتقد **كورنو** من خلال هذه المحاولات قانون العرض و الطلب على اعتبار أن ليس تناسب بين حركة الاسعار و حركة العرض و الطلب، و بالتالي يعلن عن مفهوم المرونة معتبرا أ هناك ثلاث اشكال للسوق هي:

1)- سوق بمحتكر.

2)- سوق بمحتكرين.

3)- سوق حرة أو تنافسية.

- فون ثونين Johann Heinrich (1783-1850):

نشر بحث الدولة المعزولة سنة 1824 م، واثبت بان مبدأ **الغلة المتناقصة يطبق** على الارض كما حال به الكلاسيك، كما يطبق على العوامل الاخرى خاصة العمل و رأس المال و بالتالي يرجع له الفضل في اكتشاف نظرية الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج.

3)_المدارس النيوكلاسيكية المعروفة:

لقد ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية) في حوالي 1870 و سادت في ثلاث مناطق و مصادر و نذكرها كالاتي:

أ)_ مدرسة فينا السيكولوجية:

بزعامة كارل منجير Carl Menger (1840-1921)

نشر كارل منجير كتابا حول "أسس الاقتصاد السياسي" سنة 1871 م، و يرجع له الفضل في تطوير النظرية الحدية في جانبها المتعلق بنظرية القيمة و اعتبارها نظرية ذاتية و هو يتفق مع منجير و جيفزنز.

و بالتالي تم تلخيص نظرية القيمة من جميع الاعتبارات التي عرفتها في السابق و خاصة تلك الاعتبارات الاخلاقية و الفلسفية.

وفي مجال قيمة السلعة، افترض كارل منجير وجود أربع خصائص للسلعة لتكون ذات منفعة على اعتبار أن المنفعة هي علاقة نسبية بين السلعة و الحاجة اليها و هذه الخصائص هي:

1)- الحاجة الانسانية محددة.

2)- العلاقة النسبية بين الحاجة و القدرة على اشباعها.

3)- التميز بين السلع.

4)- القدرة على التصرف في السلعة.

و توصل كارل منجير الى قيمة سلعة ما تنشأ من أن عرض السلع محددة و أن الحاجة موجودة فعلا، و أن قوة الحاجة تتوقف على عدد الوحدات الموجودة من السلعة، و كلما قل عدد السلع زادت قوة الحاجة اليها.

وفي شرح نظرية القيمة يعرفها بأهمية السلعة في نظر الشخص ، فالقيمة عنده تنشا من الندرة، فهي لست خاصية داخلية لسلعة ما ذهب **أفلاطون** ، و عند تناوله لكيفية تحديد قيمة السلعة ميز بين السلع من الدرجة الاعلى، حيث أن السلع من النوع الأول تشبع الحاجة بشكل مباشر، والنوع الثاني أن السلعة تشبع حاجات متعددة، و انطلاقا من هذا التحليل توصل منجيز الى وضع ما يسمى "**بلوحة حدة الحاجات**".

ب)_**مدرسة كمبردج الانجليزية:**

مدرسة كمبردج بزعامة جيفونز مؤسس مدرسة كمبردج الفرد مارشال.

1)–ستانلي جيفونز S.Jevons (1835–1882) :

نشر كتاب "**نظرية الاقتصاد السياسي**" سنة 1871م

لقد حاول ستانلي جيفونز تجميع العناصر المتفرقة لنظرية القيمة المتمثلة في المنفعة جاعلا من هذا التحليل نظرية للمنفعة و التبادل مركزا على جانب الطلب معتبرا نظرية ذاتية مثل ما أوضحه كارل منجير.

و المنفعة تنشأ لعلاقة الفرد بحاجاته، و تقوم على حساب المشقة معتبرا تعظيم اللذات بأقل جهد موضوع للاقتصاد السياسي.

اذن فان القيمة عند ستانلي جيفونز تتوقف على المنفعة و ليس العمل كما ذهب اليه الكلاسيك، و هنالك خاصيتان ل نظرة المنفعة عند جيفونز و هما:

أ)– منافع السلع لا تتوقف على بعضها البعض.

ب)– منفعة السلعة يمكن اعتبارها كمية اقتصادية يمكن قياسها عددا.

كما اعتبر أن الكميات التي يحوزها الفرد هي معروفة و بالتالي اذا كان العرض معروف، فان المنفعة الحدية هي التي تحدد القيمة التبادلية، و ان كلفة الانتاج هي التي تحدد العرض، الذي يحدد بدوره الدرجة الاخيرة من المنفعة، هي التي تحدد القيمة.

و انطلاقا من هذا التحليل تمكن **النيوكلاسيك من تجاوز لغز القيمة الذي طرحه ادم سميث** ، بحيث أن القيمة صارت تتوقف على:

1– المنفعة.

2– الندرة.

و من خلال التحليل الخاص **بجيفونز** يمكن القول بانه يعتمد على اداتين و فكرتين في التحليل:

–فكرة الجماعة المتجرة (Tording Body) :

و تتعلق بعدد الافراد المتعالمين في السوق كمشترين و بائعين، فقد تكون هذه الجماعة محدودة او غير محدودة.

-فكرة قانون التردد:

وهي طريقة التعبير عن الفروض الاساسية في نظرية سلوك المستهلك مثل تجانس السلع، السلوك الاقتصادي الرشيد. وقد استخدم هذين الأداتين للتعبير على أن هناك سعرا موحدا لابد أن يسود في سوق المنافسة.

فكرة التبادل عند جيفونز :

- على اساس هذه الاداتين **وضع جيفونز نظريته المعروفة في مجال البتبادل** حيث اعتبر ان نسبة التبادل بين سلعتين تتعادل مع مقلوب النسبة بين الدرجة النهائية لمنفعة كل منهما بعدما يتم التبادل.

فكرة القيمة عند جيفونز :

اعتبر ان فرد ريكاردو الخاص بتساوي الانواع المختلفة من العمل في مجال القيمة فرد غير واقعي ، **ويرى ان قيم العمل تتوقف كلية على قيم المنتج الذي يساهم في الانتاجية**، ووضع الفروض التالية :

- نفقة الانتاج تحدد العرض .
- العرض يحدد الدرجة النهائية للمنفعة.
- الدرجة النهائية للمنفعة تحدد قيم المنتج النهائي .

2)- الفرد مارشال :Alfred Marshall (1842-1924)

- يعتبر **الفرد مارشال رائد مدرسة كمبردج والاتجاه النيو الكلاسيكي** علامة وقد كان مولعا بالرياضيات ويدخلها في تحليلاته الاقتصادية، الا انه كان يفضل التعبير عن الاقتصاد بالكلمات .
- نشر كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي سنة 1890م ، وكتاب الصناعة والتجارة سنة 1919م وكتاب النقد والعرض والتجارة سنة1923م.
- يعتبر **مؤسس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الجديد** لمساهمته الكبيرة في التحليل الاقتصادي ، ويرجع له الفضل في التحليل وادخال الحقائق الواقعية .

كما حاول **التوفيق بين كل الاتجاهات النيو كلاسيكية** ، واتسع نطاق ذلك التوفيق ليشمل التوفيق بين الكلاسيك والنيو كلاسيك كذلك.

- يرجع له الفضل كذلك في **تطوير المفاهيم الساكنة (النساكية) عندما ادخل عنصر الزمن في التحليل** الاقتصادي وفرق بين التحليل في المدى القصير والمدى الطويل.

افكار الفرد مارشال الاساسية :

.واوضح الفرد مارشال كذلك مدى ارتباط العرض بالطلب ، وان تغيرات ظروف الطلب تؤدي الى تغيرات لاحقة في ظزوف العرض ، وعنده هناك ثلاث انواع من الاسعار هي:

1 - سعر السوق.

2- السعر العادي في المدى القصير

3- السعر العادي في المدى الطويل

.2-القيمة عند الفرد مارشال :

في مجال قيم السلعة اعتبر ان منفعة سلعة ما تتوقف الوحدات من هذه السلعة ، وبالتالي على العمل، وتتوقف المنافع على بعضها البعض ، وان تحليل القيمة هو تحليل جزئي .

وفي مجال البحث عن **عناصر القيمة اكد انه يجب البحث عنها في منافع السلع المستهلكة ، وفي المجهود والتضحية الضرورية للانتاج من جهة** ، وياكد على ان المنفعة تحددالطلب والكلفة تحدد العرض والطلب وبدورهما يحددان الاسعار .

- وتناول مارشال جدول الطلب على مرحلتين :

- **المرحلة الاولى**:هي مرحلة خاصة بلمستهلكين الافراد وتصرفاتهم من خلال فكرة تناقص المنفعة الحدية.

- **المرحلة الثانية** : خاصة بمنحنيات المنفعة الحدية للافراد اي منحنيات الطلب الخاصة بكل فرد تم تجميعها لتشكل منحنى طلب السوق بانسبة لسلعة ما، كعلاقة بين الكميات والاسعار المختلفة .

واعتقد الفرد مارشال ان **السوق القائم على المنافسة الكاملة كفيل بتخصيص الموارد االقتصادية في احسن استخداماتها، وان قوى تلسوق التنافسية كفيلة بتوزيع الدخل بين الافراد توزيعا عادلا** .

3 تحليل السعر عند الفرد مارشال:

تم تحليل نظرية السعر عند مارشال كما هو الحال عند بقية النيو كلاسيك من خلال دراسة سلوك المستهلكين والمنتجين من خلال **سيادة فرضية الرشد الاقتصادي** من طرف الجميع من خلال تعظيم المصالح .

4.نظرية التوزيع عند الفرد مارشال :

بدا تحليل نظرية التوزيع عند النيو كلاسيك والفرد مارشال انطلاقا من تحليل عناصر الانتاج فتقاطع الطلب عللى عنصر الانتاج مع عرض عنصر الانتاج هو الذي يحدد السعر التوازني لهذا العنصر، وقد اقام تحليله

على تقسيم عناصر الانتاج الى الارض العمل وراس المال، وان لكل عنصر عائد وقد وافق على ادخال الجوانب التنظيمية كاحد عناصر الانتاج .

وفي تحليله لنظرية التوزيع رفض الاراء الكلاسيكية والماركسية ،فقد استقرت النظرية النيو كلاسيكية على التحليل الوظيفي بدلا التحليل الطبقي ، فلم ينظر مارشال الى العمال باعتبارهم طبقة ولكن على اساس مساهمتهم في الانتاج، وهاجم التحليل الماركسي الذي يعتبرتوزيع الدخل في النظام الراسمالي على اسس طبقة بحثه .

.تفسير التجارة من خلال نظرية الطلب المتبادل:

لتفسير اسباب قيام التجارة الدولية بين البلدان قدم الفرد مارشال شرحا لنظرية جون استورت ميل المتعلقة بلقيم الدولية مبينا دور **الطلب المتبادل** بتحديد معدل التبادل الدولي لبلدين مستخدما منحنيات عرض المبادلة ةمنحنى عرض المبادلة لبلد ما يبين الكميات من احدى السلعتين التي تعرض مبادلاتها مقابل كمية مفترضة من السلعة الاخرى التي تكون الدولة على استعداد لطلبها مقابل التخلي عن كميات معينة من السلعة .

ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة التقاء طلب الدولة الاولى بطلب الدولة الثانية على السلعتين محل التبادل، وهو ما يسميه مارشال **بمنحنى الطلب المتبادل** .

ج)–مدرسة لوزان الرياضية (مدرسة التوازن):

–مؤسس مؤسسة لوزان اللرياضية هو الفرنسي **ليون فلاراس** (1834-1910م)

على الرغم من ان فلاراس كان متاثرا بافكار جيفزنز ومنجير الا انه يختلف عنهما منهجيا حيث يتصف تحليله بانطلاقه من الكل ليصل الى الجزء معتمدا على رفض العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية ،وعلى التحليل الوضيفي القائم على العلاقات التبعية والمتغير اي العلاقات الدالية ،ويدخل جميع الضروف والمتغيرات في اطار مبدا التشابك والترابط .

– لقد كان فلاراس مهتم بشكل كبير بتاسيس النظرية الاقتصادية بشكل علمي والابتعاد عن الاقتصاد المعياري، اي بناء علم الاقتصاد مستقلا عن الاخلاقيات والمعايير .

– وبالتالي يرجع له الفضل في تاسيس **نموذج التوازن العام الشامل ، او توازن الاسعار والكميات**

التي ان لها تاثيرا كبيرا على النظرية الاقتصادية ،وبالتالي لم ينشغل كثيرا باسس القيمة مثل من سبقوه،موضحا ان الاسعار والكميات تحدد بعضها البعض بشكل متبادل ، وقد وضع معادلة الميزانية على اساس مجموعة من الفرضيات :

- هناك فردا متعاملا في السوق ذو دخل محدود.
- يوجد لدى الفرد ارصدة معينة ابتداء من مجموع السلع التي يحتفض بها قبل التعامل في السوق .
- نتيجة التعامل تؤدي الى نقص اوزيادة السلع النهائية التي يحتفض بها الفرد بعد التبادل.
- ارصدة السلع الابتدائية في اسعارها تساوي الارصدة النهائية في اسعارها .

التوزان في الاسواق (n-1) وفي حالة تساوي الكمية المطلوبة من كل سلعة مع الكمية المعروضة منها في ماعدا سوق واحدة حسب فلاراس .

وخلاصة القول بالنسبة للتوازن العام عند فلاراس فان العلاقة لا تعدو ان تكون **علاقة بين كمية السلعة وبين جميع الاسعار** .

لقد استطاع فلاراس اقامة العلاقة بين المنفعة والطلب بنجاح ، وهواول من وضع معادلات رياضية تعبر عن اقصى اشباع للفرد.

- تدخل الدولة عند فلاراس :

في مجال تدخل الدولة اعتبر فلاراس ان الهدف هو المحافضة على النظام المثالي للراسمالية (المنافسة) وبالتالي المنافسة هي التي تحقق الرشادة والكفاءة الاقتصادية وتحدد الحد الاقصى من المنفعة.

-وقد حاول تلميذه باريتو ان يكمل ويطور افكاره .

4)- الافكار الرئيسية للمدرسة النيو كلاسيكية :

بعد هذا العرض المختصر لرواد المدرسة النيو كلاسيكية وافكارهم الاساسية يمكن القول بان هناك عدة افكار اساسية تناولها التصور النيو كلاسيكي نذكر منها:

- يركز التحليل النيو الكلاسيكي على طريقة عمل السوق
- يسعى الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة من خلال اشباع رغباته القصوى بجهود دنيا .
- لقد استطاعت تاسيس نظرية القيمة على اساس المنفعة .
- يرجع الفضل للمدرسة في استعمال الرياضيات والحساب الحدي كتقنية تحليلية في العلوم الاقتصادية .

لقد قدمت المدرسة النيو كلاسيكية مساهمة كبيرة في الاقتصاد ،وبناء على اطروحاتها تحققت العديد من المساهمات في تطور الاقتصاد من طرف الكثير من المفكرين مثل مساهمة .

-K.Wicksell 1851- 1926 حيث تم اشتقاق الكثير من الافكار بناء على افكارالمدرسة النمساوية

- مساهمة باريتو 1848-1923 الذي اسهم في الاحصاء عن **طريق توسيع منظومة فلاراس**.

- تم التوسع الامريكي (I.Fisher) 1867-1947 م من خلال افكار كل من مارشال وفلاراس.

ثامنا – مرحلة الثورة الكينزية :

تنسب الكنيزية الى الاقتصادي البريطاني جون مينارد ، وهي واحدة من اكثر المدارس الفكرية تاثيرا على الصعيد الفكري والعلمي في العلوم الاقتصادية .

1)– النظرية العامة : كينز (1883–1946)م

- اشتهر بكتابه **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد سنة 1936م** ويعتبر هذا الكتاب البداية لظهور خطاب متميز داخل النظرية الاقتصادية يسمى **بالتحليل الاقتصادي الكلي الكينزي** ،وقد جاء هذا الخطاب بانتقاد ما كان معروف سابقا في اطار التصور الكلاسيكي عن الية العمل التلقائي للانظمة الاقتصادية .

تسمى **نظرية كينز بالنظرية العامة** لانها تهدف الى بناء نظرية تحتوي على كل الفروض الممكنة بالنسبة للنشاط الاقتصادي،على اعتبار ان العمالة يمكن ان تتحد عند مستويات مختلفة عكس التصور الكلاسيكي ، ومن بين هذه المستويات مستوى العمالة الكاملة تاكلاسيكية ، ومن هنا جاءت تسمية النظرية الكينزية بالعامة في مقابل النظرية الجزئية الكلاسيكية التي تخص حسب كينز حالة واحدة من مجموعة من الحالات يمكن ان يعرفها الاقتصاد.

وكذلك عامة لانها تبحث في العلاقات بين الاحجام والمتغيرات الكلية ، عكس المدرسة الكلاسيكية التي تهتم بالاختيارات الفردية الرشيدة .

2) – الازمة الاقتصادية وميلاد النظرية الكينزية:

لقد جاءت النظرية العامة الكنزية كرد فعل على الازمة العالمية ازمة الكساد التي عرفها العالم خلال فترة1929 – 1939م واهتمت بحالة الركود الاقتصادي والعوامل الرئيسية لحدوثه وكذلك

السياسات المقترحة لعلاجه ، وبالتالي توصف النظرية الكينزية بانها نظرية للكساد والبطالة ، على اعتبار ان كينز انشغل بكيفية انقاذ النظام الراسمالي من البطالة وتحقيق التوظيف الكامل

لقد استطاع كينز وضع مدخل جديد لدراسة النظرية الاقتصادية على اعتبار ان النظرية الكلاسيكية اصبحت في اعتقاده غير صالحة للتطبيق على الاقتصاديات المختلفة في مرحلة ما بعد الكساد .

بدا كينز حياته العملية كلاسيكيا وتاثر كثيرا بافكار استاذه الفرد مارشال ، وقام بتدريس النظرية الكلاسيكية ، وطغت هذه الافكار على كتابته الاولى ، ولكن احداث الكساد العظيم سنة 1929 شكلت وعيه الجديد وافكاره العامة.

ولم تعد الافكار الكلاسيكية تتماشى مع الافكار التي سادت العالم المعاصر ، وكانت البداية يوم 24 اكتوبر 1929 بمدينة نيويورك الامريكية وهو اليوم الذي عرف في الادبيات الاقتصادية باسم **الخميس الاسود** بحيث تم بيع كميات هائلة من الاسهم والسندات في البورصة ،والتي تمثل اعظم راسمال الشركات الكبرى ، فهبطت اسعارها ،وخسرالاف الافراد ثروتهم ومدخراتهم في ساعات قليلة اعقبها موجات من الخوف وعدم الثقة في انفاض اكبر، واندفع الافراد الى سحب ودائعهم من البنوك ، وطالبو بصرف اوراق البنكنوت ذهبا ، وتزايد الطلب على الصرف بالذهب مما عرض البنوك لعجز حقيقي ، وافلست الاف البنوك مما دعا الولايات المتحدة الى الاعلان يوم 26 مارس 1933 عن ايقاف الصرف بالذهب والزمت الجميع بتسليم ما في حوزتهم للخزينة مقابل اذونات الخزينة .

هذا هو باختصار الواقع الذي عايشه كينز المتسم بالكساد والازمة العالمية وهو يكتب نظريته العامة التي اعطى فيها دورا محوريا للدولة لانقاذ النظام الراسمالي.

3)- الاسس التي تقوم عليها النظرية العامة :

تقوم النظرية العامة الكينزية على بعض الاسس نذكر منها :

- العرض لا يخلق الطلب
- الاقتصاد يمكن ان يصل الى وضع التوازن العام ولكن مع نقص العمال
- البطالة السائدة في النظام الراس مالي هي بطالة اجبارية وليست اداري
- الدولة تلعب دورا كبيرا في تنشيط الطلب الكلي .

-4-فرضيات كينز:

قام التحليل الكينزي على فرضيت نختلف تماما على الكلاسيك نذكرها كالاتي :

– كان له الفضل في انقاذ الراسمالي من الانهيار بسبب ازمة الكساد ،ومنه تخليص الفكر التقليدي من الاخطاء التي وقع فيها،بسبب الاراء التي طرحها وطريقة التحليل التي استخدمها والوسائل التي استحدثها، فكانت نظريته بمثابة ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الراسمالي والفكر الاشتراكي.

لقد كان تحليل كينز تحليلا نقديا بحتا ، حيث عمل علي الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي بخلاف الكلاسيك الذين عملوا علي الفصل بينهما ، معتبرا سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها ، وهي لاترتبط مباشرة بين الادخار والاستثمار عند مستوي التوظيف الكامل كما تري النظرية الكلاسيكية ، وقد وجه كينز اهتماته الي دراسة الطلب علي النقود(نظرية تفضيل السيولة) وذهب الي القول بان الامر ليس بالبحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوي العام للاسعار ، وانما البحث في العلاقة بين مستوي الانفاق الوطني والدخل الوطني .

ان نظرية كينز نظرية عامة للتوظيف تتميز عما سبقها من نظريات العمالة بكونها تعالج كل مستويات التشغيل الممكنة بينما تعالج المدرسة الكلاسيكية حالة خاصة من هذه الحالات وهي حالة التشغيل الكامل وتؤمن بانها هي الحالة العامة ، واوضح ان الحالة الغالبة هي حالة مستوي يقع دون التوظيف الكامل .

اهتم بتحليل المعطيات الاقتصادية الكلية ، وطالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج اسباب الازمات التي قد تعترض الاقتصاد وعمل علي تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي ان تتبعي حتي يصل الاقتصاد الي التوظيف الكامل ، ويتحقق التوازن للدخل الوطني ، ولعلاج ذلك يري كينز انه من الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية ، والرفع من الانفاق العمومي ، وكذلك التدخل عن طريق السياسة النقدية بزيادة العرض النقدي او مايسمي **بسياسة النقود الرخيصة** او التمويل عن طريق التضخم .

كما اهتم كينز كذلك بفكرة الطلب الفعال **(هو الطلب علي مختلف السلع الاستهلاكية والاستثمارية المدعم او المصحوب بقدرة شرائية)** ولتفسير اسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الراسمالي في ازمة الكساد ، فهو يري ان حجم الدخل الوطني انما يتوفق يتوقف بالدرجة الاولي علي حجم الطلب الكلي الفعال .

5– نظرية التشغيل والتوزان الاقتصادي عند كينز : ✓

ان نقطة البداية عند كينز عدم صحة قانون المنافذ الذي سقت الاشارة اليه ، والصحيح عنده ان الطلب يخلق العرض ، وان الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الانتاج وحجم العمالة ، وقد رفض

كينز مقولات الكلاسيك فيما يخص اسباب البطالة وطرق علاجها ، علي اعتبار ان حالة التوظيف الكامل التي دعا اليها الكلاسيك باعتبارها الحالة العادية والمالوفة في الاقتصاد ليست في حقيقة الامر سوي حالة خاصة من حالات مختلفة ، وان التوازن يتحقق عند **مستويات مختلفة تقل عن مستوي التوظيف الكامل** حسب التصور الكنيزي ، وعليه فان **قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا** في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال .

وفي شرح اسباب التقلبات في سوق العمل يعطي اهمية خاصة لتعادل الاستثمار مع الادخار كشرط اساسي لتوازن الدخل القومي وهو امر حتمي ويتحقق بفضل حركة سعر الفائدة .

✓ **6- نظرية النقود** :

رفض فكرة الكلاسيك حول **النقود حيادية** واعتبرها خاطئة حيث انها تتنافي مع الواقع لان المبادلات لا تكون بشكل عيني ، لان الافراد ياخذون بعين الاعتبار عنصر الزمن والمخاطرة، فقد يميلون الي الاكتناز والاحتفاظ بالنقود وليس التخلص منها كما يدعي الكلاسيك .

واعتبر **النقود نشطة وليست حيادية** ولها دور اساسي في الحياة الاقتصادية ، وان التفكير في التوازن الاقتصادي يستدعي اخذ النقود بعين الاعتبار ، وليست مجرد اداة في المبادلة بل مخزن للقيم ومستودع لها ، اما الطلب علي النقود فيتحدد ببواعث (اغراض) ثلاثة :

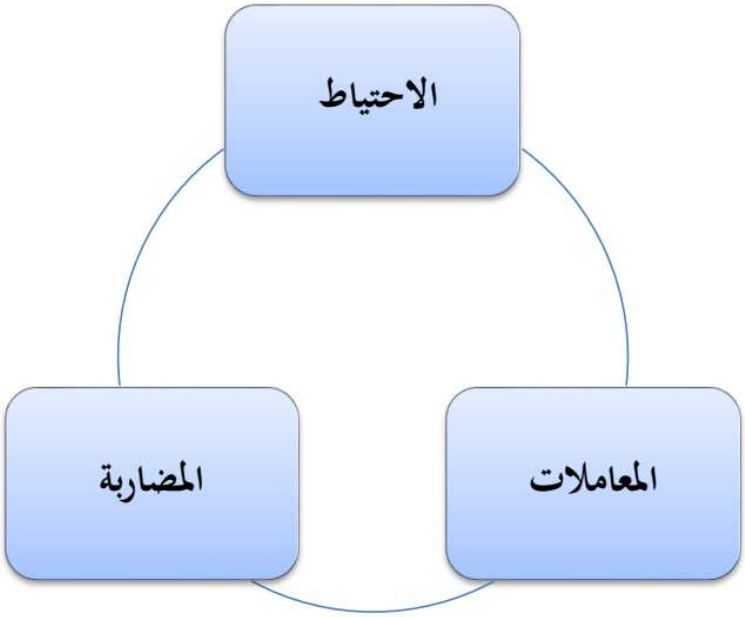

✓ **بغرض المعاملات** : حاجة الافراد للنقود للقيام بالمعاملات الجارية .

✓ **بغرض الاحتياط** : لحماية الموارد من تقلبات القيمة الاسمية للنقود ولموجهة النفقات غير المنتظرة

✓ **بغرض المضاربة** : وينتج ذلك عن عدم التاكد في المستقبل من معدل الفائدة .

-7- سعر الفائدة ة: هو عبارة عن ظاهرة **نقدية بحته وترتبط بالسياسة النقدية ، وهو ثمن يدفع للافراد نظير تنازلهم عن السيولة** ، ويدفع لاغراء الافراد علي عدم الاكتناز ، ويتحدد عند تلاقي عرض وطلب النقود ، ويتوقف علي مدي تفضيل الافراد للسيولة النقدية ، وان انخفاض تفضيل السيولة لدي الافراد هو الاستعداد بدرجة اكبر للتنازل عن السيولة ،**فالفائدة عند كينز تدفع المدخرين عن التخلي عن السيولة النقدية وليس ثمن للادخار** كما ادعي الكلاسيك .

ومن اجل تفسير سلوك المتغيرات الكلية لجا كينز الي ثلاث متغيرات مستقلة حرة وذاتية تعبر عن سلوك ورد فعل نفسي وسيكولوجي عند الافراد كمستهلكين ومدخرين او مستثمرين وهذه المتغيرات هي :

✓ **الميل الحدي للاستهلاك** : ويعبر عن الكيفية التي يوزع بها الافراد الدخل مابين الاستهلاك الفوري والاستهلاك المؤجل (الادخار).

✓ **الكفاية الحدية لراس المال** : وتعبر عن نسبة مردودية المواد الانتاجية الي كلفة تعويضهم .

✓ **معدل الفائدة** : والناتج عن الحجم النقدي المتداول ومدي تفضيل المدخرين للسيولة النقدية .

وحسب كينز في حالة **وجود نقص في التوظيف يجب علي الدولة ان تتدخل لتؤثر علي هذه المتغيرات ليتجه الوضع نحو حالة التوظف الكامل** .

-8- تدخل الدولة :

يري كينز ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد **لتنشيط الطلب الفعلي** ،وتتدخل لتنشيط **الطلب علي الاستهلاك** باتخاذ اجرءات تؤدي الي اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ذات الميل الاستهلاك الكبير ، كما تتدخل لتنشيط **الطلب علي الاستثمار** نتيجة قيامها ببعض المشاريع وبالتالي زيادة الانفاق ، مما يؤدي الي زيادة دخول الافراد بنسبة اكبر من زيادة الانفاق الاستثماري ، ويمكن ان يتم تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المنتجين علي الاقتراض والقيام بالاستثمار ، كما يمكن للدولة ان **تتدخل للقضاء علي الاحتكار الذي يعمل علي ابقاء الاسعار مرتفعة** ، كما ان تدخل الدولة **ضرورة عند كينز لان ميزانتيها اداة شديدة الاهمية في تنظيم الطلب الكلي** .

-9- الطلب الفعال عند كينز :

ان **الطلب الفعال** هو المتغير الاساسي الذي يحدد مستوي التوظف زحجم الانتاج ، وهو عبارة عن الحصيلة او الايراد الذي يعطي اكبر ربح ممكن والذي يتوقع المتنجون الحصول عليه من بيع حجم معين من الانتاج ،وهو المتغير المستقل في حين حجم الانتاج وحجم الدخل متغيرات تابعة ويتكون **الطلب الفعلي من الطلب علي اموال الاستهلاك واموال الاستثمار** ، حيث يتحدد الطلب علي اموال الاستهلاك بحجم الدخل والميل للاستهلاك الذي يحدد كيفية توزيع الدخل بين الحاضر والمستقبل ، واذا قل دخل الفرد خصص معضمه الي الا ستهلاك ويكون الادخار ضعيف ، وكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن بنسبة اقل من زيادة الدخل وزاد الادخار ، وهنا يميز كينز بين **الميل للاستهلاك** اي النسبة المخصصة للاستهلاك من دخل معين ،**والميل الحدي للاستهلاك** اي النسبة المخصصة للاستهلاك في الزيادة الحاصلة في الدخل ، اما الطلب علي اموال الاستثمار فيتحدد **بالميل للاستثمار** الذي تيوقف علي سعر الفائدة والكفاية الحدية لراس المال ، سعر **الفائدة يتوقف علي (عرض وكمية النقود وتفضيل السيولة)** اما الكفاية الحدية لراس المال **فهو العائد المتوقع من راس المال .**

يمكن القول اضافة الي ذلك ان كينز استخدم فكرة الطلب الفعال لتفسير اسباب البطالة ، بينما ا لاقتصاد السياسي الكلاسيكي الجديد يؤمن بان الاقتصاد الحر يعتمد علي مرونة الاسعار وهي اداة مثالية تحقق التوافق بين العرض والطلب ، وبفضل ذلك يسير الاقتصاد نحو التوازن دوما .

وعلي العكس الكلاسيك يعتبر كينز البطالة ناتجة عن نقص الطلب الفعال وليست ناتجة عن الاجور المتضخمة ، ولذلك فان حجم العمالة يعتمد علي حركة الطلب الفعال وليس حركة الاجور

.10- الاستهلاك عند كينز :

الاستهلاك متغير اساسي في النظرية الكنيزية ، وهو اساس الطلب الفعال علي السلع والخدمات ويتحدد الاستهلاك بعاملين مستوي الدخل النقدي والميل الحدي للاستهلاك (نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل) .

السياسات الكنيزية المقترحة لعالج الازمة :

ذكرنا سابقا ان تدخل الدولة ضروري لتنشيط الطلب الفعال ، وهذا التدخل يتم من خلال السياسات المختلفة التي يقترحها وهي **السياسات النقدية ، الضريبة ، سياسة النفقات العامة ، والسياسات التجارية .**

من خلال هذا السياق النظري للتصور الكنيزي تبيين لنا مايلي :

- ✓ ان الدخل والتغيرات التي تطرا عليه تعتبر متغيرات مهمة في النظرية الكنيزية لما لها من اهمية في تفسير سلوك الافراد علي مستوي الاستهلاك والادخار ، وهذه المتغيرات تحدد في نهاية الامر مستوي توظيف عناصر الانتاج .
- ✓ الاستهلاك عند كينز متغير اساسي وهو اساس الطلب الفعال .
- ✓ مستوي الاستثمار عند كينز يتوقف علي معدل الفائدة والكفاية الحدية لراس المال ، وكلما كان الفرق بينهما كبيرا كلما زاد الاستثمار .
- ✓ رفض كينز منطق الكلاسيك في تفسير البطالة بميل معدل الاجور الي للارتفاع وتعنت نقابات
- ✓ العمال ، ونظر الي الاجور ليس باعتبارها جزءا من التكاليف فحسب بل اعتبارها دخلا يتولد عنه طلب علي السلع والخدمات ، ولذلك فعند انخفاض الاجور كعلاج للبطالة يؤدي فعلا الي تقليل التكاليف وزيادة ربح الراسمالي ، الا انه من ناحية اخري يقلل من دخل العمال وبالتالي طلبهم علي السلع والخدمات ، ولذلك اعتبر نقص الطلب الفعال هو سبب البطالة .

وفي الاخير يمكن القول ان **دراسة النظرية الكنيزية وتحديد مكانتها في الاقتصاد السياسي ومساهمتها في التيار النيوكلاسيكي هو موضوع هام ينبغي التوقف عنده** ، للاعتماد عليها فترة طويلة كاساس نظري وحيد لتجديد الانتاج الراسمالي ، ولكن بعد كينز صار الاعتماد بشكل متزايد علي التركيب الكلاسيكي الجديد الذي نشا عن التوحيد والتوفيق بين افكار الاقتصاد الكلي والنظريات الكلاسيكية الجديدة ماقبل كينز .

–تاسعا :ردود الفعل على النظرية الكنيزية:

بدا صراع فكري حاد بين مختلف المدارس الفكرية حول طرق الخروج من الازمة وحالة الكساد،بعد ان اصبحت النظرية الكنيزية في مازق بحيث **لم تعد ادواتها النظرية قادرة على تفسير الازمة**،ولم تنجح سياسات الطلب الكلي الكنيزية في تجاوز حالة الكساد.

وكانت الفكرة الاساسية لهذه المدارس تتمحور حول **نقد النظرية الكينزية،وتنطلق كلها تقريبا من التصور التيوكلاسيكي**، ، زيادة علي ان بعد كينز تطور الاقتصاد السياسي في شكل نماذج وليس نظريات في ظل النقاش حول سياسات الاصلاحات التي سوف نشير اليها عند ذكر الظواهر الاقتصادية المعاصرة ومن بين هذه المدارس التي ظهرت كرد فعل على المدرسة الكنيزية نذكر مايلي:

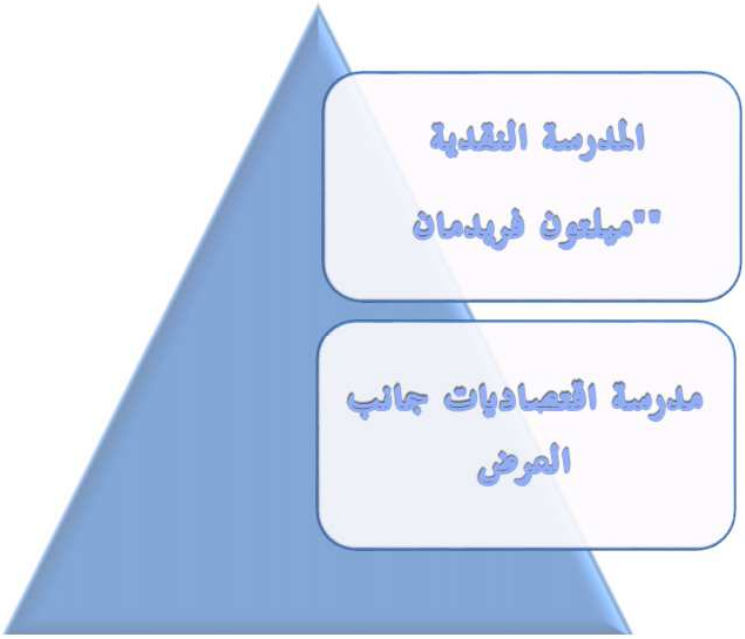

✓ 1–المدرسة النقدية: بزعامة ميلتون فريدمان :

وكان مدافعا عن السياسة التي كان من المفترض ان تسد الفراغ الذي اعقب المرحلة الكنيزية،ويدعو إلى السوق التنافسية الكلاسيكية،ومعارضا قويا للتدخل الحكومي و التنظيمات الحكومية،ويرى ان الحرية تصل إلى اقصاها عندما يكون الفرد حرا في التصرف في دخله وفقا لرغبته.

المدرسة النقدية او مدرسة شيكاغو يمثلها فريدمان وانصاره وهم مجموعة من الاساتذة كانوا يعملون بجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة،وقد اكتسبت المدرسة شهرتها من خلال إحياءها لمعادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطويرها، كما إشتهرت بمعادتها للنظرية الكنيزية في نظرياتها او في سياساتها المقترحة لحل

الازمة. زيادة على تبني الدول الصناعية الكبرى لهذه الافكار النقدية،وتبني المؤسسات النقدية الدولية لسياساتها و نظرياتها وعموما فان هذه المدرسة ترجع من حيث الجذور التاريخية إلى المدرسة النيوكلاسيكية.

ان القضاء على حالة الركود التضخمي تتطلب اولا القضاء على التضخم حسب المدرسة النقدية، نظرا للاثار المترتبة عنه والتي تعوق سير النظام الاقتصادي،وحسب المدرسة فان التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى اخطاء في السياسة النقدية التي تتطلب الاصدار النقدي دون وجود ضوابط محكمة،ولتحقيق الاستقرار النقدي حسب المدرسة لابد من وجود سياسة نقدية سليمة تضمن الاستقرار من خلال التوازن بين نسبة التغير في كمية النقود ونسبة التغير في حجم الناتج الحقيقي.

وحسب المدرسة دائما فان النظام الاقتصادي يسير على نحو افضل عندما تصبح لدي المنتج و المستهلك و العامل وصاحب العمل الثقة في ان سلوك المستوى العام للاسعار سيتحقق على نحو معلوم ومعروف في المستقبل دون حدوث تغيرات فجائية و مستمرة.

وان عجز الميزانية هو من اهم اسباب الافراط في عرض النقود،ولذلك يحتل هدف القضاء على العجز اهمية خاصة،مما يتطلب تقليص النشاط الاجتماعي للدولة،بحيث يعتقدون انه ليس من مهام الدولة في النظام الراسمالي العمل على تحقيق التوظيف الكامل،بل يقتصر دورها على الوظائف التقليدية المعروفة (الامن الداخلي،الخارجي،مراقبة تنفيذ القوانين)، كما انها تتولى وضع سياسة نقدية صارمة تحقق الاستقرار النقدي.

وحسب المدرسة فان علاج مشكل البطالة لايكمن في التاثير في الطلب الكلي حسب ما قال كينز،بل يتطلب العمل على حفز المستثمرين على القيام بالانتاج والاستثمار من خلال تخفيض الظرائب على الدخل والثروة،وتقلص القطاع العام وترك اليات السوق الحرة.

-2- مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

يعتقد انصار هذه المدرسة ان ازمة البطالة و الركود في الاقتصاد الراسمالي المعاصر لا ترجع إلى نقص الطلب الكلي الفعال كما قال كينز،وإنما ترجع إلى نقص قوي العرض،وللخروج من هذه الحالة يجب العمل على انعاش الحزافز التي تزيد من الادخار و الاستثمار و العمل و الانتاج، ويعتقد انصار المدرسة بصحة قانون الاسواق، ومن ثم فلا توجد احتمالات لوقوع ازمات إنتاج،لذلك إعتبروا النظام الراسمالي نظاما مستقرا،اي قادر بشكل تلقائي على تصحيخ إختلالات الاسواق دون الحاجة إلى تدخل الدولة. وبالتالي فان الاضطربات التي يعرفها سببها التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وإعاقة الية السوق وتقييد حرية

الافراد ومن جهة اخرى رفض انصار هذه المدرسة المنطق الذي يحكم منحني فليبس ولايعتبرون بوجود علاقة عكسية بين البطالة و التضخم لافي الاجل القصير ولافي الاجل الطويل.

كما طالبت المدرسة بتخفيض الظرائب على الدخل و الثروة لمكافحة البطالة و الركود،لان ذلك في إعتقادهم يؤدي إلى تحفيز ميول الادخار و الاستثمار و الانتاج و العمل، ومن جهة اخرى فهم يؤمنونبان تخفيض معدل الظرائب يؤدي إلى زيادة حصيلتها مثل ما ذهب إليه منحني لافر(LAFFER)،ولذلك كان هؤلاء وراء السياسة الاقتصادية لرئيس ريغان في الثمانينيات.

خلاصة التطورات الاقتصاد السياسي :

يمكن القول بان الاقتصاد السياسي استقر وظهر جليا مع مولد المدرسة الكلاسيكية وازدهر وتطور مع المدارس الاقتصادية الاحقة خاصة المدرسة النيوكلاسيكية والكنيزية والعودة من جديد عن طريق مايسمي بالتجديد الكلاسيكي والعودة الي التطور الكلاسيكي عن طريق النظرية النقدية بزعامة فريدمان وهذا النسيج النظري هو الذي يشكل اساس العلوم الاقتصادية كعلوم قائمة علي النظرة الماكرو اقتصادية ونظرية النقود ، كذلك فان دراسة الافكار والمدارس لايمنع من ان النظم الاقتصادية المختلفة تقتضي وضع نماذج ونظريات تبين الافكار الرئيسية لكل نظام اقتصادي تسمح بفهم الاشكال المختلفة لهذه النظم كالنظام الحرفي والنظام المغلق ونطم الاقتصاد الجماعي والنظام الرسمالي اقائم علي النظرة الميكرو اقتصادية وقواعد السوق .

الاقتصاد السياسي للتحول والانتقال الاقتصادي:

لقد ارتبط التحول والانتقال الي السوق في **الاتحاد السوفاتي السابق** وفي الدول الاشتراكية بما عرفت انذاك (**بافكار لبيرمان**، 1962) التي نشرها في جريدة رسمية حيث حاول تقديم نظام التخطيط يعطي دور كبير لتحسين الفن الانتاجي ونوعية الانتاج (زيادة الكفاءة الانتاجية)، وعلي اثر ذلك دعا رئيس الوزراء الي ادخال تعديلات في النظام الاقتصادي ، **عرفت باعادة الهيكلة (Perestroika)** هو برنامج الزعيم السوفياتي (Mikhail Gorbachev)، لاإعادة هيكلة النظام الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي للاتحاد السوفياتي وذلك في منتصف الثمانينيات، في يونيو 1987 (وفي الجلسة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي) قدم غورباتشوف أطروحته الأساسية، التي قدمت القاعدة السياسية للإصلاح الاقتصادي للفترة المتبقية لوجود الاتحاد السوفييتي.

وقد تم اقتراح البرنامج لأول مرة من قبل **ليونيد بريجنيف(Leonid Brezhnev) في عام 1979**. قام غورباتشوف بتطبيق الضوابط اللامركزية على الاقتصاد، وإنهاء التخطيط المركزي للأسواق وزيادة الأتمتة وكفاءة العمل فيها، كما حث الشركات على التمويل الذاتي، وذلك في إطار السعي إلى رفع المستوى الاقتصادي للاتحاد السوفياتي وصولاً إلى البلدان الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، وقد تعرض للنقد ولمقاومة من قبل البيروقراطية الاقتصادية التي خشيت على نفوذها وامتيازاتها، كما تضمن برنامج جورباتشوف خفض المشاركة المباشرة (لقيادة الحزب الشيوعي) في حكم البلاد وتعزيز سلطة الحكومات المحلية.

على الرغم من انتهاء مشروع **البيريسترويكا** وعدم نجاح جورباتشوف في إعادة تأسيس الاتحاد كفدرالية طوعية حيث لم يُكتب للاتحاد السوفييتي الاستمرار، وانهار**وتقسّم إلى 15 ولاية**.

.الاقتصاد السياسي للتحول والانتقال :

مع نهاية الحرب العالمية وأوائل الخمسينات ، اتبع عدد من البلدان و منها **الصين وأغلب بلدان أروبا الشرقية نظام التخطيط الذي تطور في الإتحاد السوفيتي أنداك في العشرينات والثلاثينات**، وفي ظل هذا النظام نقلت كل وسائل الإنتاج إلى ملكية الدولة. وتقوم السلطات المركزية بوضع خطة تفصيلية لمداخلات المؤسسات والمنشآت المملوكة للدولة ومخرجاتها ، بحيث يتم تخصص المدخلات بطريقة مركزية إدارية، وكان تدفق المعلومات المتصلة بعملية التخطيط وتقييم الشركات يتم في إطار مركزي إلى حد كبير ، لا من خلال السوق، وعلى الرغم من أن هذا النظام التقليدي الذي يسمى بالتخطيط الموجه كتب له بعض النجاح، إلا أن هناك قدر كبير من المساومة داخل هذا النظام بين المخططين في المركز والسلطات الفرعية والمؤسسات حول أرقام الخطة وتخفيض الموارد المادية.

عادة ما اقترنت خصائص هذا النظام بإتباع إستراتجية إقتصادية قائمة على تسارع التصنيع المرتكز على التبعية السريعة لرأس المال والعمل والمدخلات المادية ، مع قليل من التركيز على التحسينات الإنتاجية و إنتاج السلع الاستهلاكية.

في **ظل نظام التخطيط المركزي كان الجهاز المصرفي نظاما جامدا**، تعمل في إطار البنوك التجارية التى تنتمي إلى البنك المركزي بطريقة سلبية ، وكانت التجارة الخارجية تقوم بها منشأت تابعة للدولة ، وهي في الحقيقة هيئات غير تنافسية وتتمتع باحتكار فعلي، وكان فصل الأسعار الداخلية عن الخارجية ، إلى جانب إحتكار التجارة الخارجية ، قد أدى إلى عزل الإقتصاد المحلى عن التأثيرات والمنافسات الخارجية، ولم

يكن لسعر الصرف في ظل هذا النظام سوى وظيفة حسابية، أما أسعار الفائدة فكانت تحدد عند مستوى منخفض جدا نظرا لأن الأسعار كلها كانت محددة ولا تلعب دور كبيرا في تخصيص الموارد، وكان جانبا كبيرا في النشاط الإقتصادي خاضعا لضوابط مباشرة.

أما **مبادرة الإصلاح الإقتصادي فقد إتخدت في الإقتصاديات التخطيط المركزي عادة في شكلين:**

- المحاولات المتكررة لتحسن نظام التخطيط والإدارة القائم.
- الإصلاحات المتجه إلى السوق.
- إن الانتقال هو **عملية تفرض التغييرعلى كل عناصر المجتمع ويقصد تحديد الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وخاصة الأسعار وعمليات السوق بالاضافة الى اعادة تخصيص الموارد الاكثر استخدامات فعالية في الاقتصاد،ولتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لابد من استخدام أدوات غير مباشرة متجهة نحو السوق**، الإدارة الفعالة والكفءة للمشروعات الاقتصادية وغالبا ما يتم ذلك عن طريق الخوصصة، وفرض قيود مسددة على الميزانية الامر الذي يوفر ويساعد على الحوافز لتحسين الكفاءة، ضرورة إرساء الإطار المؤسسي والقانوني من أجل ضمان حقوق الملكية وسيادة القانون والقواعد الشفافة للدخول الى السوق.
- **–العوامل المحددة للإصلاحات والانتقال الناجح:**
- استنادا إلى الناحية الإحصائية فإن الخصائص الرئيسيةالهامة لتحقيق انتقال ناجح هي تلك المتعلقة بالظروف الابتدائية والتي لها تأثير كبير على أداء الإنتاج، فقد كان أسرع الدول اصلاحا هي تلك البلدان القريبة لأوربا الغربية، واستمر فيها الحكم السابق فترة قصيرة، وكانت أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية عندما بدأت عملية الانتقال. وتكشف متابعة عملية الانتقال أن سلوك الانتاج قد تأثر بشدة بدرجة برامج التثبيث والإصلاحات بالنسبة للظروف الابتدائية أي أن الاصلاح الجذري بشكل عام كان اكثرنجاحا وزيادة على ذلك ينبغي التأكيد على أن إمكانية الانضمام الى الإتحاد الأوربي كانت حافزا قويا على الإصلاح، وأما الآن وبعد مرور عقد و زيادة عن عملية الإنتقال فقد بات واضحا أن مزايا الانتقال الناجح هي أنه اذا كانت السياسات الرامية لضمان النمو فلماذا لا يتم اتباعها في البلدان التي تأخرتها الإصلاحات.

- مع بدء عملية الانتقال ظهر توافق في الرأي حول العناصر الرئيسية لاستراتيجيةالانتقال وكان ذلك يشمل عناصر يعتقد أنها لم يتم أخذها بعين الاعتبار في المراحل الأولى ومنها الإصلاحات القانونية، وكان من المتوقع أن تحتاج كل من الاصلاحات المؤسسية واصلاح المشروعات تحتاج الى وقت طويل، وقد ظهرت عدة نقاط خلاف لهذه الاستراتيجيةوخاصة ما اصطلح عليه بالعلاج بالصدمات بالتدرج، وكان الخلاف حول العلاج بالصدمة يتعلق اساسا بتثبيث الاقتصاد الكلي وتحرير الاسعار والتجارة والسرعة التي تتم بها الخوصصة، بينما كان النقاش حول قضايا الاصلاح بالتدرج تتركز على أن بعض الاصلاحات تعتبر شرطا مسبقا للاصلاحات الأخرى وعلى
- سبيل المثال من المحتمل أن تفشل طريق الخوصصة إلا إذا سبقها وضع الإطار القانوني السليم و النظام المالي أو كلاهما.
- **العوامل المحددة للنمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال:**
- يجب التأكيد هنا على أنه لايوجد طريق أو نمط واحد يميز تجارب الاصلاح والنمو في هذه الاقتصاديات حيث توجد اختلافات كثيرة بين بلدان أوربا الوسطى و بلدان البلطيق و البلدان الأثني عشر اعضاء رابطة الدول المستقلة، إلا أنه من المفيد النظر الى البلدان الخمسة والعشرين التي تمر بمرحلة انتقال على اعتبارها تدخل ضمن فئات متعددة:
- – التي لديها نمو مستمر.
- – التي لديها تراجع في النمو.
- – التي لديها نمو قليل اوليس لها نمو اطلاقا.
- من خلال متابعة التطورات التي عرفتها عملية الانتقال في هذه البلدان يمكن القول بالنسبة للنمو رغم الاختلاف الموجود، فان بلدان أوربا الوسطى ولبلطيق تملك معدلات نمو ثابثة وقوية تزيد على معدل4% سنويا، في حين تظهر رابطة الدول المستقلة ككل، والبلدان الأخرى التي حدثت فيها نكسات اقتصادية تقدما أقل كثيرا، وتعكس هذه المعدلات غير المتساويةفي النمو الاختلاف في الظروف المبدئية كتلك المتعلقة بالهياكل الاقتصادية والبيئة الأقل تشوها واختلالا، أو وجود شبه أكبر في هذه الاقتصاديات مع ما هو سائدفي اطار اقتصاد السوق، وكلها عوامل مهمة في تحديد ما يحصل من تقدم، زيادة على ما يتعلق بالسياسات المتبعة خلال مرحلة الانتقال.

- فالنمو الاقتصادي المحقق في رابطة الدول المستقلةو التي تظهر تقدما (معدلات عالية)الى أن العديد من الاقتصاديات الصغيرة مثل حالة (أرمينيا-أذربيجان-جورجيا) والتي كانت في حالة من الاختلال الاقتصادي، بعد تلك الصراعات الأهلية.
- بشكل عام يمكن القول بان النمو الاقتصادي كان أكثر قوة وأسرع حدوثا في تلك البلدان التي استطاعت اللسيطرة على التضخم والبلدان التي حققت نموا ثابتا ولديها في المقابل معدلات أقل من التضخم، أما يتعلق بالعوامل الهامةالأخرى التي تحدد التقدم في هذا السياق فهي درجة الإصلاحات الاقتصادية وتحرير السوق، وتتضح لنا بأن تحرير الأسعار والتجارة والقطاع المالي وإصلاح المشروعات، أن مؤشر التحرير في بلدان البلطيق وأوربا الوسطي أي في البلدان التي تملك أفضل اداء للنمو كان أعلى بكثير منه في بلدان أخرى عانت في أزمات النمو وبطءه .
- **الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة :**

لقد أصبح موضوع الإصلاحات الاقتصادية منذ عقد الثمانينات وحتى الآن من أهم القضايا الملحة ، خاصة مع العلم أن وصفات الإصلاحات الاقتصادية تنطلق ومن **رؤية موحدة مضمونها أن أزمة المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي يلازم البلدان النامية يعود إلى أخطاء في السياسات الكلية الداخلية** ، وللخروج من هذا المأزق لابد من إصلاحات وتغيير جذري في صورة برامج تثبيت وتكييف (تعديل) هيكلي تدعي برامج الجيل الأول.

ولما كانت برامج الإصلاحات تهدف إلى تحقيق درجة من الاستقرار الاقتصادي ومن النمو والكفاءة في الأداء، فقد حظيت باهتمام كبير من العديد من البلدان النامية لمواجهة مشكل الاختلالات الهيكلية ، مثل المديونية من جهة ومحاولة التعجيل بنمو اقتصادي ذاتي لاقتصادياتها.

نظرا للجدل القائم بين المفكرين والاقتصاديين في الدول النامية والمتقدمة حول تأثير برامج الإصلاحات على النمو والتشغيل ، فقد تعرضت هذه البرامج في السنوات الأخيرة لنقد متزايد،واستدعت برامج الجيل الثاني الخاصة بنوعية المؤسسات، وتستند حجج المعارضين على إنها بكل سياستها تؤدي إلى تباطىء خطير في النشاط الاقتصادي. والأدبيات الاقتصادية تفيض بالانتقادات الواسعة .

لقد ظهرت في أدبيات الفكر الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة الكثير من **المصطلحات التصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة والتكييف الهيكلي والتقويم الهيكلي والتعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي ،**

والقاموس لا يزال يحتوي العديد من المسميات والمصطلحات، ورغم اختلاف هذه المصطلحات واستعمالاتها من بلد إلى آخر فأنها تشير إلي نفس المعني .

أما المفهوم الرئيسي فهو **التعديل في الاتجاه المرغوب فيه**، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو **عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمي بالصدمات**، أما الإصلاحات الاقتصادية فتحتوي على تصور كمي وقيمي وهو عبارة عن إجراءات تتخذها الحكومة وتساهم في تشكيل السلوك الاقتصادي علي أساس آليات السوق الحرة ، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات بين تحرير الأسعار في قطاع معين وسلعة معينة إلي بيع وحدات القطاع العام ، وفي بعض الحالات يشار إلي الإصلاحات الاقتصادية علي أنها **إصلاح تقليدي orthodox إنها نتاج إجماع وا شنطن** .

ويتمثل نموذج الإصلاحات المطلوبة في ثلاث قضايا رئيسية:

- اتخاذ إجراءات للقضاء علي عجز ميزان المدفوعات.
- إجراءات تقليص عجز الميزانية.
- العمل علي الحد من عرض النقود وتطور السوق المالي.

لقد ساعدت الخبرة المكتسبة من تجربة الإصلاحات (التثبيت والتكييف)، أو ما يسمي **بالجيل الأول للإصلاحات** علي توافق في الرأي علي نحو متزايد حول الحاجة إلي تحديد أولويات الإصلاحات واتجه التفكير في **الجيل الأول إلي تقليل دور الدولة**، وتوسيع دور السوق، إلا أن الاهتمام في **الجيل الثاني المتعلق بتقوية دور المؤسسات**، والتركيز علي الجوانب الايجابية لتدخل الدولة من خلال الحوكمة ، وعلي الإجراءات الرئيسية الهادفة إلي أن تؤدي الأسواق وظائفها ، بطريقة سليمة ، وتنمية المؤسسات لتلاءم الظروف المحلية وتساعد البلدان علي موجهة التحديات، ورغم أهمية الجيل الأول وضرورته ، إلا انه غير كافي لتدعيم الإطار المؤسساتي الذي يساند سياسات الإصلاحات والتحرر الاقتصادي، ولذلك تركز النقاش الحالي حول تكملت الجيل الأول بعناصر لم تكن متصورة من قبل، ويشير **أنصار الجيل الثاني إلي أهمية بناء المؤسسات** علي اعتبار أن ذلك ضروري لتحقق المزايا المحتملة للإصلاحات السابقة، حيث يركز علي هدف الميزانية العامة وليس مجرد تحقيق هدف معين في إطار الميزانية، والتركيز علي هدف استقلالية البنك المركزي وليس مجرد تقليص التضخم، وبعد تجربة الجيل الأول هناك ألان توافق في الآراء حول أهمية الاستقرار الاقتصادي باعتباره شرط مسبق للنمو الاقتصادي.

يركز **الجيل الثاني علي بناء المؤسسات**، وليس مجرد تنفيذ السياسات الجيدة ومرعات الظروف المحلية عند صياغة وتنفيذ السياسات باعتباره أساس إرساء النجاح .

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في الجيل الثاني أكثر صعوبة وتعقيدا من الجيل الأول، ويتطلب وقت طويل حتى يتمكن البلد من إرساء نظام الإشراف الفعال وتدعيم المؤسسات الحكومية الجيدة ومحاربة الفساد، ويعتبر أكثر صعوبة وحساسية بما يتطلبه من مشاركة قوية عديدة في المجتمع وهو ما سيتم الإشارة إليه لاحقا

يرجع **إجماع واشنطن إلى عام 1989** عندما كانت الصحافة الأمريكية تتحدث عن عدم رغبة أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي يتيح فرصة الخروج من أزمة المديونية، ولتحديد ما إذا كان اتجاه الرأي العام صحيحا ، قرر **معهد الاقتصاد الدولي عقد مؤتمر يقدم فيه مؤلفون من عشرة دول في أمريكا اللاتينية بحوث اقتصادية** ، حول حقيقة ما حدث في هذه الأخيرة، وفي محاولة للتأكد من قيام جميع الباحثين يتناول مجموعة مشتركة من الأسئلة كتب "**جون وليمسون**" بحثا أوردت فيه عشرة بنود في الإصلاحات يزعم أنها ضرورية في أمريكا اللاتينية وأطلق على هذه البنود "**إجماع واشنطن**"، وكانت هذه الحزمة من السياسات مهمتها أصلا ان تكون كجدول أعمال للإصلاحات في أمريكا اللاتينية، إلا أنها سرعان ما اعتبرت نموذجا في الإصلاحات موجهة إلى جميع البلدان النامية.

إن اللبنة الأساسية لميلاد إجماع واشنطن تكمن من حيث الشكل في **عشرة وصايا تمثل نموذج لسياسة اقتصادية ، أقترحها الاقتصادي الأمريكي جون وليامسون سنة 1989**، وذلك بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي ،ثم تبنتها بعد ذلك **الإدارة الأمريكية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي** ، وذلك بهدف تطبيقها كمرحلة أولية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية سابقا.

تضمن هذا الإجماع عشرة بنود أساسية :

- الترشيد المالي وما يتطلبه ذلك من تقييد تام للميزانية من أجل الحد قدر الإمكان من العجز المالي.
- مراقبة المصروفات العامة ووضع أولويات لإنفاقها، مما يتطلبه ذلك من الابتعاد عن ما يسمى بالإعانات والدعم.
- الإصلاح الضريبي بهدف توسيع قاعدة الضريبة مع تخفيض الضرائب الهامشية.
- تحرير السياسة المالية بهدف ضمان تحديد أسعار الفائدة تبعا لقواعد وآليات السوق.
- إتباع سياسة أسعار الصرف التي تساهم في تحقيق نمو مضطرد في تجارة الصادرات غير تقليدية.

- تحرير التجارة وضرورة الابتعاد عن نظام الحصص مع تخفيض التعريفة الجمركية إلى حدود 10٪ خلال عشرة سنوات.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة كل العقبان والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي، ومعاملته بالمساواة مع المستثمر في السوق المحلية.
- تخصيص المشاريع العامة.
- إعادة تكييف القوانين بما يضمن تشجيع وتأسيس وإنشاء شركات جديدة مع ضمان المنافسة التامة
- ضمان حقوق الملكية وتوافرها لجميع المستويات مع محاولة تجنب المبالغة في الكلفة.

وقد أثارت هذه الاتفاقية الكثير من الجدل والشكوك حولها وعبرت عن المبدأ الذي بموجبه تصدر توصيان كل من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

عموما فقد توصل واضعو هذه الاتفاقية إلى ضرورة تغييرها وتطويرها وذلك بإصدار ما **يسمى باتفاقية واشنطن الجديدة ، والتي ترتكز في محتواها إلى أن إتباع مذهب نظرية اقتصاد السوق كطريق للتنمية** ، هو غير كافي رغم اختلاف الظروف بين البلدان، وأن ما وضع حتى الآن ,وعلى سبيل المثال في مجال الإصلاحات وخاصة في الجانب المتعلق بالخوصصة وحرية التجارة كحل نهائي في حد ذاته دون اعتبارات خاصة بكل بلد، وقد أستند البعض على إخفاق هذه الاتفاقية باعتبارها طريق إصلاحات الاقتصادية مستندين على ما يلي:

- ✓ عدم نجاحها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في روسيا، وأوربا الشرقية.
- ✓ تطبيق هذه الاتفاقية أدى إلى اقتصاد يغني الأقلية الغنية واقتصاد لا يحقق ما تريده الأغلبية الفقيرة.
- ✓ نجاح دول شرق آسيا في تخطي الأزمة بعد التخلي عن بنود هذه الاتفاقية.

انطلاقا من هذا ارتفعت الدعوة إلى تصحيح وتطوير اتفاقية واشنطن واستدراك ذلك **ببنود الجيل الثاني بناءا علي مجموعة من الثوابت**:

- ✓ – إن الاتفاقية أهدافها التنموية هي تخفيض معدلات التضخم، وتخفيض عجز الميزانية، وفتح الأسواق أمام الاستثمار والمنافسة والحد من تدخل الدولة، الأمر الذي يؤدي ببعض الدول الصناعية في ضوء هذه الأهداف إلى تحقيق اقتصاديات مستقرة.
- ✓ – مجمل القول إن هذه الاتفاقية بما تضمنته **من بنود وتوصيان خاصة بالإصلاحات الاقتصادية**، وبالرغم من أنها بينت محدودية تأثير أصحاب السياسات الاقتصادية الوطنية على دولهم، فقد

أوصت بأن توافق هذه السياسات الاقتصادية المحلية حسب الإصلاحات الاقتصادية قد تأتى بثمارها على الرغم من ظروف الاقتصاد العالمي المناهض لمصالح هذه البلدان المعنية بالإصلاحات، وبناءا على هذا فإن الدول الأكثر فقرا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجدت في اتفاقية واشنطن الإصلاحية مقابل الوعود الأمريكية آنذاك بتخفيض الديون تشجيعا، كما أن دول أوربا الشرقية وغيرها رأت فيها الأمل المفقود لإصلاح أنظمتها الاقتصادية.

بعد الانهيار السوفياتي، وما تلاها من مشاكل اقتصادية تدخل كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ،للترويج لإجماع واشنطن حول الإصلاحات الاقتصادية ، ولكن بعد الأزمات المالية تبين ما تتطلبه هذه الإصلاحات وتأثير ذلك على السوق والاقتصاد العالميين، ومع تباطؤ عملية الإصلاح وتناقض نتائجها وسلبياتها وانعكاساتها، بدأ الحديث يدور حول التعديل والانحراف عن هذه التوصيات العشر ، لما أبان من هوة بين الدول وعواقب تطبيقها ، والتي تهدد الاستقرار السياسي في الدول التي تطبق الإصلاحات من جهة، وفي الوقت الذي تزيد فرص المنافسة الدولية بين الدول الغنية من أجل الحصول على أسواق لصادراتها من جهة أخرى، وفي هذه الأثناء بدأ **صندوق النقد الدولي يدعو إلى ضرورة توفير إطار شامل لتنمية وضرورة التناغم بين كل من التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية وأهمية المؤسسات**، وعدم التكافؤ و بعد أن تبين أن هدف الاستقرار الاقتصادي المنشود للوصول إلى اقتصاد السوق في البداية ما هو إلى وسيلة من مجموع من العناصر ، **في إطار نظرية اقتصاد السوق وأن اتفاقية واشنطن لا تمثل السياسة المثلي**.

- واستنتاجا مما حصل خلال عقد كامل تبين أن هنالك انعكاسات هامة تتمثل فيما يلي:

✓ استقرار الاقتصاد العالمي.

✓ الإستثمار.

✓ عدم الإنصاف والتكافؤ المؤسسات.

✓ خلفيات صندوق النقد الدولي

نظرا للأزمات المالية التي وقعت في العقد السابق وتأثيرها على الدول يبقى من الصعوبة تقيم مكتسبات برامج الإصلاحات دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الاقتصاد العالمي، ومن ثم تبقى ضرورة وجود نظام مالي عالمي قادر على الحد من تأثيرات الدورات الاقتصادية والأزمات، وكذلك ضرورة تطوير سياسات البلدان المعنية بالإصلاحات" السياسات الاقتصادية" ، التي تعمل على تشجيع الاستثمار المحلى

والأجنبي سوف تكون لأنجح على المدى الطويل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ولذلك تبقي الشروط والقوانين الكفيلة بإعادة بعض هذه الأموال لها أهميتها ، ولا تقل عن أهمية الحوافز التي توفرها الحكومات لجذب الاستثمار الأجنبي.

يرجع الكثيرون فشل الإصلاحات الاقتصادية **إلى فساد المؤسسات العامة ودورها في إعاقة الديناميكية لسوق العمل، وإضعاف الإنتاجية والقدرة على المنافسة الدولية**.وفي الوقت الذي يعتبر استقرار الاقتصاد العام إلى جانب وجود قطاع خاص قادر على التنافس ضروريا، فإنه يجب أن يتعين أن الاستقرار الاقتصادي وديناميكية السوق قد لا تحول دون تعرض الاقتصاد للدورات والأزمات و يتطلب إدارتها مؤسسات فاعلة وسياسة اقتصادية ملائمة.

أخيرا تم التوصل إلى ما بعد "**إجماع واشنطن**" بعد أن تمت دراسة النتائج السلبية للشروط والإصلاحات التي عرفتها البلدان النامية عوض توصيات البنك وصندوق النقد الدولي .ولكن ذلك لا يعني تمام التخلي عن الهدف الرئيسي لهذا التوافق ولتلك السياسات،ولكن الدروس المستفادة من تجربة الإصلاحات أوصت بضرورة إبقاء دور ما للدولة، والتساهل في معدل التضخم المسموح به، ووضع ضوابط على حركة رؤوس الأموال وتيسير نقل التكنولوجيا،بعد أن كانت الدعوة في إطار اتفاقية واشنطن هي تحقيق هدف ضيق نسبيا يتمثل في هدف النمو الاقتصادي فقد أصبحت الدعوة هي استخدام جملة من الأدوات والأهداف وطرحت **أهداف أوسع مثل التنمية المستدامة**.

✓

ملخص التطورات التاريخية للاقتصاد السياسي:

بعد هذا العرض حول التطورات التي مر بها الاقتصاد او المراحل التاريخية او السياق التاريخي او يصطلح عليه بالاقتصاد السياسي وعرض المدارس الاساسية المؤثرة في تكوينه واهم الافكار الاقتصادية التي انتجها والنظريات واهم المفكرين ، يمكن القول بان الاقتصاد السياسي استقر وظهر جليا مع مولد المدرسة الكلاسيكية وازدهر وتطور مع المدارس الاقتصادية الاحقة خاصة المدرسة النيوكلاسيكية والكنيزية والعودة من جديد عن طريق مايسمي بالتجديد الكلاسيكي والعودة الي التطور الكلاسيكي عن طريق النظرية النقدية بزعامة فريدمان وهذا النسيج النظري هو الذي يشكل اساس العلوم الاقتصادية كعلوم قائمة علي النظرة الماكرو اقتصادية ونظرية النقود .

الخاتمة :

بعد هذا العرض حول **الاقتصاد السياسي او** السياق التاريخي لعلم الاقتصاد بكل وحداته يتمكن الطالب من معرفة **المفاهيم الاقتصادية الاساسية** ذات الصلة بالاقتصاد السياسي مثل **السياسة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي** والنظرية الاقتصادية **والمشكلات الاقتصادية والنظام الاقتصادي** بالاضافة الي السياق التاريخي لعلم الاقتصاد الذي يمكن من **معرفة اهم النظريات والافكار والمدارس والمنظرين** الذين ساهموا في تاسيس الاقتصاد السياسي وتطوره مرورا بمرحلة علم الثروات أي المرحلة التي سبقت ميلاد الاقتصاد السياسي ، والتي كان فيها علم الاقتصاد في شكل وقائع واحداث وافكار ثم

مرحلة مولد الاقتصاد السياسي علي ايدي منظري المدرسة الكلاسيكية الذين كان لهم الفضل في ارساء واستقلالية الاقتصاد ، زمن ثم قدرته علي اثبات خصوصيته ،

وامل في الاخير ان اكون قد وفقت في تبسيط المقياس وصولا للفهم بالنسبة للطلبة راجيا الاستفادة وتدعيم المعارف .

المراجع للمطالعة:

دافيد ريكاردو (2015) مبادئ الاقتصادي السياسي ، ترجمة يحي العرضي و حسام الدين خضور ، دار الفرقد الطبعة الاولي ، دمشق ،سوريا

و **يليام ستانلي جيفونس** (2015) ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة علي ابو الفتوح واخرون،هنداوي ،القاهرة مصر

حازم الببلاوي (1996) ، اصول الاقتصاد السياسي ،الطبعة الثانية ،منشاة المعارف الاسكندرية ، مصر

فتح الله ولعلو (1981) ،الاقتصاد السياسي ، دار الحداثة ، بيروت